الأمم المتحدة A/53/PV.50

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٥٠
الاثنين، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تقرير اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ستنظر الجمعية العامة أولا صباح هذا اليوم في تقارير اللجنة الخامسة بشأن بنود جدول الأعمال ١٢٥، ١٣٦ و ١٤٠.

إذا لم يكن هناك أي اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ولذا ستقتصر البيانات على تعليل التصويت أو تعليل الموقف.

إن مواقف الوفود المتعلقة بتوصيات اللجنة قد عرضت في اللجنة وترد في السجلات الرسمية ذات الصلة. هل لي أن أذكّر الأعضاء أنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ توافق الجمعية على أن

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

واسمحوا لي بأن أذكر الوفود أيضا، بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر تعليلات التصويت على عشر دقائق.

وقبل أن نبدأ بالبت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة، إذا لم نبلغ بغير ذلك.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/544)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86270
9886270

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٨/٥٣).

أعطي الكلمة لممثل المغرب بشأن نقطة نظام.

السيد مدينة (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن ألفت الانتباه إلى خطأ صغير في العبارة المستخدمة في الفقرة الأولى من النص الفرنسي لمشروع القرار. ويود وفدي أن يُجرى تصحيح لذلك الخطأ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سنتولى العناية بأمر ذلك.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/545)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٩/٥٣).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٣٦ من جدول الأعمال.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/546)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠/٥٣).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٤٠ من جدول الأعمال.

البند ٤٩ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ الممثلين بأنه عقب المشاورات التي جرت بشأن البند ٤٩ من جدول الأعمال، "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)"، ومراعاة لمقرر الجمعية العامة ٤٠٩/٥٢ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، يُقترح أن تقرر الجمعية العامة إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين.

هل لي، إذن، أن أعتبر أن الجمعية العامة، مراعاة للمقرر ٤٠٩/٥٢، ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٤٩ من جدول الأعمال.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مشروع القرار (A/53/L.17)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سنبت الآن في مشروع القرار A/53/L.17، المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى بليز، وبنما، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا وهندوراس".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.17؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.17 (القرار ١/٥٣ - جيم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/53/286)

مشروع القرار (A/53/L.18)

التعديل (A/53/L.19)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدعو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، ليتولى عرض تقرير الوكالة لعام ١٩٩٧.

السيد البرادعي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهدفين: أن تسعى إلى توسيع نطاق الاستخدام الآمن للطاقة النووية من أجل السلام والتنمية، وأن تكفل، حسب استطاعتها، استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحدها.

وتحقيق هذين الهدفين التوأم أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. إن تحديات القضاء على الفقر والحفاظ على تراثنا الإيكولوجي الثمين تثير الحاجة إلى النقل الكفء للتكنولوجيات الملائمة، بما في ذلك التكنولوجيا النووية. وفي مؤتمر كيوتو، وهو الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي زادت الوعي بأثر انبعاثات غاز الاحتباس الحراري على التغير المناخي، أبرزت ضرورة استخدام مصادر الطاقة غير الخطرة بيئيا. وتجارب الأسلحة النووية التي أجريت مؤخرا أوضحت أن المجتمع الدولي يجب أن يسرّع جهوده من أجل خفض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

الجمعية العامة أمامها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السنوي لعام ١٩٩٧. وفي هذا البيان، سأركز على عمل الوكالة ذي الأولوية تحت ثلاثة عناوين: الإسهام في السلم والأمن؛ والتعاون من أجل التنمية؛ ومواجهة التحديات العالمية في مجالات الطاقة والبيئة والسلامة النووية. وسأختتم بياني بوصف عملية الاستعراض والإصلاح التي بدأتها لضمان استجابة الوكالة بشكل كفؤ وفعال لاحتياجات وأولويات الدول الأعضاء بها.

كما ذكر الأمين العام في بيانه الأخير إلى اللجنة الأولى، يجب أن يظل نزع السلاح النووي العالمي على قمة جدول الأعمال الدولي. لقد عملت الأمم المتحدة لأكثر من نصف قرن للقضاء على الأسلحة النووية في كل مكان ولمعارضة حيازتها في أي مكان. والوكالة، عن طريق نظامها للتحقق والضمانات، تسعى إلى توفير التأكيد الضروري بأن الدول تمتثل لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة. وقد تعهدت أكثر من ١٨٠ دولة بقبول الضمانات الشاملة للوكالة.

لكي يصبح أي نظام للتحقق فعالا ينبغي أن يوفر درجة عالية من الاطمئنان إلى أن الدول تمتثل امتثالا تاما لتعهداتها. وكما تعلمنا في حالة العراق، يجب أن يكون هذا النظام قادرا، ليس فقط على التحقق من الأنشطة النووية المعلنة، وإنما أيضا على كشف أية أنشطة غير معلنة ممكنة في مرحلة مبكرة. وهذا هو الهدف الأساسي من البروتوكول الإضافي النموذجي لاتفاقات الضمانات الذي اعتمده مجلس محافظي الوكالة في أيار/مايو ١٩٩٧.

ويسرني أن أبلغ بالتقدم في إبرام بروتوكولات إضافية. وحتى الآن، وافق مجلس المحافظين على بروتوكولات إضافية لـ ٣٣ دولة وطرفا في اتفاقات الضمانات. ونظام الضمانات المعزز هو جزء أساسي في أي نظام فعال لعدم الانتشار. وينبغي أن يكون الانضمام عالميا. وآمل أن تكون جميع الدول، بحلول عام ٢٠٠٠ قد وقعت ونفذت بروتوكولاتها الإضافية. وعندما يحدث هذا، هو اتفاق شامل للضمانات مع بروتوكول إضافي سيصبح النموذج الثابت للتحقق في القرن الحادي والعشرين.

ومع أي نظام ضمانات معزز يجري تطبيقه بطريقة مرضية، فإن أنشطة ضمانات الوكالة في حالتين خاصتين تعترضها صعوبات.

فالوضع الراهن لأنشطة الوكالة في العراق موصوف في تقريري إلى مجلس الأمن (S/1998/927). وكما يذكر التقرير، فإن أنشطة الوكالة للتحقق في العراق أسفرت عن صورة متساوقة تقنيا للبرنامج النووي السري للعراق. وخلال أنشطة التحقق هذه، دمرت جميع أصول العراق ذات الصلة بالأسلحة النووية المعروفة، أو أزيلت أو جعلت غير ضارة. ونتيجة لذلك، ليست هناك الآن دلائل على أن العراق تحتفظ بأية قدرة مادية - سواء منشآت أو معدات - لإنتاج مواد نووية للاستخدام في صناعة الأسلحة بكميات لها أي أهمية عملية.

وهذا البيان موضوع على أساس المعلومات ذات المصداقية المتاحة كلها. وهذه المعلومات نفسها لا تقدم دليلا على أن العراق جمّع أسلحة نووية بمواد انشطارية أو بدون مواد انشطارية. ومع ذلك، هناك درجة حتمية من عدم اليقين في أية عملية تحقق تتم على نطاق قطر بأكمله، مما يحول دون إعطاء تأكيدات مطلقة بعدم وجود مواد أو معدات مخفاة فعلا. ومع أننا حددنا المنشآت، والمواد والمعدات التي تتكون منها الصورة العامة، فإنه مما يتجاوز قدرة أية عملية تحقق تجري على نطاق قطر بأكمله أن تكتشف جميع البنود. وأنشطة التحقق الدقيقة الواسعة النطاق التي قامت بها الوكالة توفر تأكيدا له مصداقيته بأنه ليس هناك شيء جرى إغفاله أو تجاهله. لكن التأكيد الذي له مصداقيته ليس هو نفسه مثل ما يسمى شهادة صحية نظيفة.

وهناك مسائل وشواغل قليلة لا تزال معلقة، ولكنها من وجهة نظر تقنية، لا توفر أي عائق أمام التنفيذ الكامل لخطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين. وإذا استأنف العراق التعاون التام وأبقى عليه، فستكون الوكالة في وضع يتيح لها القيام بجميع أنشطتها بمقتضى خطة الرصد والتحقق المستمرين، التي تتضمن الحق - على أساس أية معلومات تصل إليها - في مواصلة التحقيق في المسائل والشواغل المعلقة المتبقية وأية جوانب أخرى لبرنامج العراق النووي السري وتحييد أية بنود تكتشف عن طريق ذلك التحقيق.

إن التقنيات والإجراءات المستخدمة في الرصد والتحقق المستمرين هي أساسا تلك المستخدمة للكشف والتحقق، وعند الضرورة لتحييد مكونات برنامج العراق السري. ولهذا السبب، فإن أنشطة الرصد والتحقق المستمرين بالعراق لن تتأثر إلى حد كبير بما يقرره مجلس الأمن بشأن امتثال العراق لالتزاماته بمقتضى القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

إلا أن كل ما سبق يتوقف على استئناف العراق التعاون واستعادة حق الوكالة في الوصول الكامل والحر. وبدون ذلك الوصول، لا يمكن للوكالة أن تنفذ خطتها للرصد والتحقق المستمرين تنفيذا تاما. فهذه الخطة كل لا يتجزأ ولا يمكن تنفيذها تنفيذا صحيحا إلا في مجموعها. فيجب أن تنطوي على قدرة كشف وردع قوية من أجل توفير تأكيد قوي بعدم وجود أنشطة ومواد محظورة في العراق. وعدم قدرتنا حاليا على تفتيش مواقع جديدة يضعف إلى حد خطير خطة الرصد والتحقق المستمرين والتأكيدات التي يمكن للوكالة أن تعطيها.

وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا تزال الوكالة تؤكد حقها في القيام بتفتيشات بمقتضى اتفاق الضمانات الشاملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي لا يزال نافذ المفعول. وفي الوقت نفسه، فمنذ ١٩٩٢، وبناء على طلب مجلس الأمن، نجري تحققا من تجميد مفاعلات غرافيت مستحدثة ومنشآت ذات صلة وفقا للإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبينما تمكنت الوكالة من التحقق من التجميد فإنها لا تزال غير قادرة على التحقق من صحة واكتمال الإعلان المبدئي للمواد النووية المقدم من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومن ثم غير قادرة على التوصل إلى أنه لم يحدث تحويل للمواد النووية. هذا لأن جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية تقبل أنشطة الوكالة فقط في سياق الإطار المتفق عليه وليس بمقتضى اتفاق ضماناتها.

ولم يحرز تقدم كبير في ١١ جولة للمناقشات التقنية بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وخلال الجولة الأخيرة في تشرين الأول/اكتوبر، قدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قائمة وثائق ينبغي في رأيها - أن يحافظ عليها حتى تتمكن الوكالة من التحقق من إعلان المواد النووية الذي تقدمه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في موعد لاحق. والقائمة غير كاملة. ومنذ عام ١٩٩٥ فشلت جهودنا في ضمان الوصول إلى المعلومات الضرورية وفي الاتفاق على التدابير المطلوبة للحفاظ على الوثائق. وما لم تتح جميع المعلومات ذات الصلة، سيكون من الصعب جدا، ما لم يكن من المستحيل، أن تتحقق الوكالة في المستقبل من صحة واكتمال إعلان المواد النووية المقدم من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد ربطت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل متكرر التقدم في المناقشات مع الوكالة بالتقدم في تنفيذ الإطار المتفق عليه وإقامة مفاعلين للماء الخفيف. وأود أن أذكر في هذا الصدد بأنه بمقتضى الإطار المتفق عليه، يجب على الوكالة أن تتحقق من امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق الضمانات الخاص بها قبل تسليم أية مكونات رئيسية لمفاعلات الماء الخفيف التي تجري إقامتها.

وبالإضافة إلى فرض حظر كامل على التجارب النووية، هناك إجراءان محددان يعتبران دائما أنه لا غنى عنهما لخفض الأسلحة النووية ولنزع السلاح النووي: وهما تجميد إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والخفض التدريجي لمخزونات تلك المواد. ويسرني أن أذكر أن هناك تدابير تتخذ في كلا المجالين.

ففي آب/اغسطس، اتفق مؤتمر نزع السلاح أخيرا على أن يبدأ التفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى. وتعزيزا لقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ الصادر في ١٩٩٣، كتبت إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح لأعرض مساعدة الوكالة، عند الطلب، في وضع ترتيبات تحقق تقنية لتلك المعاهدة.

وخلال العامين الماضيين، اشتركت الأمانة العامة للوكالة في مناقشات مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية لوضع نماذج تحقق، يمكن أن تقوم به الوكالة من أن المواد النووية المحولة من القطاع العسكري في البلدين ظلت في القطاع السلمي بشكل نهائي.

وقد تحقق تقدم في أيلول/سبتمبر عندما تقابلت مع الوزير أداموف من الاتحاد الروسي والوزير رتشارد سن من الولايات المتحدة الأمريكية لوضع أهداف للعمل في المستقبل.

والوكالة مستعدة للمساهمة بخبرتها وتجربتها في مجال التحقق والضمانات، في التنفيذ الكامل لهذه المبادرات. ومع ذلك لا تزال هناك مسألة هامة ينبغي تناولها، وهي مسألة التمويل. واستجابة لطلب من مجلس المحافظين، تعد الأمانة العامة ورقة خيارات حول هذا الموضوع، وفي رأيي أن إمكانية إنشاء صندوق للتحقق من تحديد الأسلحة النووية يقوم على أساس برنامج متفق عليه لإسهامات محددة، يمكن أن تكون بديلا ناجعا لتمويل هذه المبادرات وربما للتحقق من تدابير أخرى لتحديد الأسلحة النووية وتخفيضها.

وقد ينشأ انتشار الأسلحة النووية والتهديدات للسلامة العامة أيضا من الاتجار غير المشروع في المواد النووية والمصادر الإشعاعية الأخرى. ومن بين حوالي ٣٠٠ واقعة ترد في قاعدة بيانات الوكالة عن الاتجار غير المشروع، توجد حوالي ١٣٠ حالة تتضمن مواد نووية. ومع ذلك فإن ١٠,٠ في المائة فقط من تلك الحالات تتضمن اليورانيوم أو البلوتونيوم عالي الإثراء، وهي المواد اللازمة لصناعة الأسلحة النووية، ومعظمها بكميات غير هامة. ويتضمن برنامج الوكالة في هذا الميدان تنسيق تبادل المعلومات وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن الحماية المادية، وتقديم الإرشادات التقنية للمنظمات الدولية.

وفيما يتعلق بالإرهاب، رحبت الوكالة بدعوة الجمعية العامة في قرارها ١٦٥/٥٢ في عام ١٩٩٧ للمساعدة في مداولات اللجنة المخصصة المناطة بها مهمة وضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وفي هذا العام اعتمد المؤتمر العام للوكالة قرارا دعا الجمعية العامة، عند وضع اتفاقية بشأن الإرهاب النووي، أن تضع في الحسبان أنشطة الوكالة في ميدان الاتجار غير المشروع. ويسعدني أن أقول إن فريق العمل في اللجنة السادسة الذي اجتمع مؤخرا للنظر في هذه المسألة أعد مشروع اتفاقية

يعترف بخبرة الوكالة وبأنشطتها الجارية في هذا الميدان. ونتطلع إلى أن يصل العمل حول هذا الموضوع إلى نتيجة ناجحة كما أننا مستعدون لتقديم المساعدة.

والميدان الثاني الذي أود أن أركز عليه يتعلق بالإسهام في نقل التكنولوجيا النووية من أجل التنمية. إن الوفاء بحاجات وطموحات سكان العالم الذين تتزايد أعدادهم باطراد، يتطلب تطبيق أفضل التكنولوجيات المتاحة. ولذلك فإن دعم نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية فقط، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، يعتبر جزءا لا يتجزأ من توافق الآراء الدولي المتصل بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهو المبدأ الذي يرد في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي معاهدة عدم الانتشار.

ودور الوكالة هو أن تضمن نقل التكنولوجيا بأمان وبأفضل الطرق كفاءة وفاعلية، عندما تكون هذه التكنولوجيا هي أكثر التكنولوجيات الفعالة والملائمة لحل مشكلة معينة وعندما تتوفر في البلد المتلقي لهذه التكنولوجيا البنية الأساسية المناسبة لاعتماد وإدامة هذه التكنولوجيا.

والتكنولوجيات النووية تكون عادة إحدى مكونات برامج التنمية الكبرى. وتستخدم كثيرا لجمع البيانات العلمية اللازمة لتخطيط البرامج أو لتجربة النتائج. ولا تكمن قيمتها في تأثيرها المباشر على أهداف التنمية فحسب، ولكن أيضا في إسهامها في جعل جهود الآخرين أكثر فعالية. ولهذا السبب فإن الشراكة مع الوكالات والمنظمات الأخرى في ميدان التنمية هي من بين الأولويات القصوى للوكالة.

وتجدر الإشارة إلى بعض الأمثلة لأنشطة الوكالة. ففي مجال الإسهام في الأمن الغذائي، أدى استخدام تكنولوجيا المخصبات البيولوجية لتحسين تثبيت النتروجين في التربة التي يزرعها صغار الفلاحين في زمبابوي إلى زيادة إنتاجية فول الصويا بأكثر من ١٠٠ في المائة، وفي بعض الحالات إلى ٥٠٠ في المائة، وفي نفس الوقت قل الاعتماد على المخصبات الكيميائية. وهذا المشروع يجري توسيعه لدعم الأنشطة في عدد من بلدان جنوب الصحراء، بالاستفادة من الخبرات والقدرات الموجودة في زمبابوي.

ويتزايد الآن استخدام التقنية المتقدمة للوكالة، وهي تقنية تعقيم الحشرات، للقضاء على الآفات الزراعية على نطاق واسع. فعلى أساس نتائج الأنشطة المرحلية في القضاء على ذبابة تسي تسي في جزيرة زنجبار، تقوم الوكالة، بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بمساعدة الحكومة الإثيوبية في مشروع للقضاء على ذبابة تسي تسي في وادي الصدع الجنوبي. وفي جامايكا، فإن المشروع الجديد للقضاء على دودة العالم الجديد اللولبية باستخدام تقنية تعقيم الحشرات اجتذب قرضا بمبلغ ٨ ملايين دولار من وزارة الزراعة الأمريكية.

وفي ميدان الصحة وتوقع الحياة، حيث تكون النساء والأطفال في البلدان النامية أكثر تعرضا للخطر، فإن التقنيات النووية ستساعد في تقويم برنامج لتغذية المجتمع في السنغال يتكلف ١٨ مليون دولار، وذلك بدعم من برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي. وأدى مشروع مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى إجراء دراسة في إندونيسيا تقوم على أساس تقنيات النظائر المشعة لقياس مدى كفاءة إضافة الحديد والزنك إلى الأغذية لتخفيض معدلات إصابة الأطفال بالأنيميا، وقصور النمو. وبالتعاون مع السلطات المحلية والإقليمية المعنية بالصحة العامة، يجري بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييمات باستخدام النظائر المشعة لتحسين التدخلات الغذائية الوطنية في خمسة بلدان في أمريكا اللاتينية تستهدف مايزيد على عشرة ملايين من الأطفال والنساء.

وتدعم الوكالة حاليا ٤٠ مشروعا وطنيا وأربعة مشاريع إقليمية كبيرة لتحسين خدمات العلاج الإشعاعي لعلاج السرطان، وقامت مؤخرا بمساعدة حكومات غانا وإثيوبيا ومنغوليا وناميبيا لفتح أول هذه المنشآت فيها. وهذا يضيف بعدا جديدا للإدارة الطبية في هذه البلدان.

إن ندرة المياه العذبة مشكلة يمكن أن تؤثر على ثلثي سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥، وتشارك الوكالة في مواجهة هذا التحدي. والنظائر البيئية وتقنيات العناصر الاستشفافية الاصطناعية لها أثر فعال خاصة في تقصي تسرب المياه في السدود والخزانات وفي تقييم الموارد المائية. وقد ظهر هذا مؤخرا في تحديد أسباب تسرب خطير حث في سد أولوز في المغرب. وبالتعاون مع ٢٤ عضوا في اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي، بدأ التخطيط لإنشاء قدرة إقليمية لتوسيع استخدام تلك التقنيات.

هناك أيضا بحوث وتطورات جارية في ميدان إزالة الملوحة من المياه، باستخدام التقنيات النووية لإنتاج مياه صالحة للشرب على نحو تنافسي. وفي المؤتمر العام

للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد في الشهر الماضي، اتخذت الدول الأعضاء قرارا يدعم تعزيز أنشطة الوكالة المتصلة بإزالة ملوحة المياه باستخدام التقنيات النووية وبإنتاج مفاعلات صغيرة ومتوسطة. ويتضمن هذا البرنامج تعزيز تبادل المعلومات والتعاون على المستوى الدولي ومساعدة البلدان النامية في تخطيط وتنفيذ برامج نموذجية.

ويسعدني أن أعلن بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بصندوق التعاون التقني بالوكالة. ففي هذا العام استأنف عدد من الدول الأعضاء دفع تبرعاته. وقامت دول عديدة بسداد مدفوعات كبيرة من متأخراتها في نفقات البرامج المقررة وأسهم آخرون للمرة الأولى، وحبذا لو سارت الدول الأخرى على هذا النهج. فهو دليل قوي على قيمة برنامج التعاون التقني، وتشجيع لنا على جعل البرنامج أكثر فعالية ونجاعة.

والمجال الأخير الذي نركز عليه يتصل بالطاقة والسلامة والبيئة. وباعتبار الوكالة هي مركز التنسيق الدولي لتطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية، فإنها تضطلع بوظائف هامة فيما يتعلق بمواضيع عالمية متعددة تتطلب التعاون الدولي. ولئن كانت السلطة والمسؤولية في صنع القرار في ميدان التكنولوجيا النووية هي سلطة محلية، فإن آثار هذه القرارات عادة ما تتجاوز الحدود. وسأتناول ثلاثة مجالات رئيسية هي: الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والسلامة النووية بما في ذلك النفايات المشعة وإدارة الوقود المستهلك؛ وحماية البيئة.

إن الطاقة أساسية للتنمية. والطلب على الطاقة يتزايد في العالم. ومن المتوقع أن يزداد في البلدان النامية في السنوات الثلاثين المقبلة ضعفين أو ثلاثة أضعاف وفقا لبرنامج النمو الاقتصادي. كذلك يزداد القلق بشأن الأثر المحتمل لانبعاثات غازات الدفيئة على تغيري المناخ. وتبلغ الطاقة الناشئة عن الوقود الأحفوري حوالي نصف انبعاثات غازات الدفيئة التي من صنع الإنسان. والتحدي الذي يواجهنا هو أن نضمن أن الشواغل البيئية كما تتمثل في الالتزامات التي وضعت في مؤتمر كيوتو بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، ستوضع ضمن الاعتبارات الوطنية لبدائل الطاقة.

وفي نهاية ١٩٩٧ فإن ٤٣٧ مفاعلا نوويا تعمل في ٣١ بلدا، وفرت حوالي ١٧ في المائة من الطاقة الكهربائية العالمية، وأدى ذلك إلى تجنب حوالي ٨ في المائة من انبعاثات الكربون في العالم. وهناك عدد من المفاعلات الموجودة حاليا تقترب من نهاية عمرها الافتراضي. وينبغي اتخاذ قرارات لتمديد مدة بقائها في الخدمة أو إحلالها بمعامل جديدة أو البحث عن بدائل أخرى.

وتواجه البلدان المتقدمة والبلدان النامية بدرجات متفاوتة من الإلحاح باختيارات رئيسية في مجال الطاقة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لاقتصاداتها ولمواطنيها، بدون أن تشارك بالضرورة في زيادة انبعاثات غازات الدفيئة. وباستثناء الطاقة النووية والطاقة الكهربائية المائية التي لها احتمالات نمو محدودة، ليست هناك حتى الآن بدائل اقتصادية أخرى قابلة للتطبيق لتوليد طاقة ذات حمل أساسي بأقل قدر ممكـــن من انبعاثات غازات الدفيئة. ويبدو أن الاستخدام المكثف للموارد المتجددة في هذا الغرض لا يزال حتى الآن أمرا بعيد المنال.

إن اختيار الطاقة النووية، أو الطاقة المتعددة المصادر، هو قرار وطني بالطبع، ولكن يحتمل أن يكون له وقع عالمي. وهناك أسباب مقنعة لكي تكون الطاقة النووية، مع تحسين كفاءة الطاقة، والتوسع في استعمال مصادر الطاقة المتجددة، وتطبيق تكنولوجيات نظيفة لتحسين استعمال الوقود الأحفوري، عنصرا أساسيا في كثير من الاستراتيجيات الوطنية في مجال الطاقة، ولكن هناك أيضا عقبات هامة، خصوصا فيما يتعلق بتقبل الجمهور في بعض البلدان.

إن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو أن تكفل أن تكون الحقائق معروفة لكي يكون لخيار الطاقة النووية فرصته الكاملة والعادلة. وتحقيقا لهذا الغرض، وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تعاون وثيق مع ثماني منظمات دولية أخرى، قاعدة المعلومات المعروفة باسم DECADES، أي قاعدة البيانات والمنهجية لإجراء تقييم مقارن بين مختلف سلاسل الطاقة والخيارات في تكنولوجيات التحول. وتتضمن المقارنات سيناريوهات تتعلق بالطلب على الطاقة وخيارات التوريد، والتحليل الاقتصادي، والوقع على الصحة والبيئة، والمخاطر الكامنة في أنظمة الطاقة، وتنمية الطاقة المستدامة. وتستعمل في الوقت الحاضر هذا الإطار المنهجي أكثر من ٣٠ دولة عضوا، للقيام بتقييم مستقل لخياراتها في مجال الطاقة.

والوكالة مستعدة أيضا للإسهام في تقرير التقييم الثالث للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وهي تعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الأمم

المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجلس الطاقة العالمي، للقيام بعملية تقييم للطاقة في العالم للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة التي سوف تتناول، في دورتها التاسعة عام ٢٠٠١، قضايا الطاقة للمرة الأولى.

وفيما يتعلق بالسلامة النووية، علىّ أن أقول إنها شاغل عام عالمي. وقد دل سجل السلامة العالمية لمصانع الطاقة النووية، في السنوات الأخيرة، على حدوث تحسن مستمر. بيد أن ما قامت به الوكالة من استعراض للسلامة النووية في ١٩٩٧ قد بيَّن أحداثا تتعلق بممارسات الإدارة في مصانع الطاقة، تنطوي على إنذار بأن برامج الطاقة النووية الموضوعة يمكن أن يحدث فيها تدهور تدريجي في أداء السلامـــة، ما لم تبذل جهود مستمرة للحفاظ على السلامة وتحسينها. وتنوه بعض الوقائع التي لا تزال تحدث، والمتعلقة بمصادر الإشعاع، بضرورة الأخذ بممارسات فعالة في مجال السلامة، في جميع الأنشطة النووية. ومن المطلوب أيضا التزام درجة عالية من اليقظة الوطنية، فيما يتعلق بما يمكن أن تحدثه التطورات الجديدة من آثار على السلامة النووية، مثل رفع يد الحكومة عن الأسواق الداخلية للطاقة.

إن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو أن تضع نظاما شاملا للسلامة النووية، يتكون من ثلاثة عناصر هي: اتفاقات دولية ملزمة؛ ومعايير للسلامة؛ وتدابير لتطبيق تلك الاتفاقات والمعايير.

وقد جرى التفاوض على عدة اتفاقات دولية هامة، برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في السنوات الأخيرة ساعدت على سد الفجوات في النظام الدولي للسلامة النووية. وتتضمن تلك الاتفاقيات اتفاقيات جديدة بشأن السلامة النووية، وبشأن سلامة إدارة الوقود المستهلك وإدارة النفايات المشعة، وكذلك تحسينات في نظام المسؤولية النووية. غير أننا نظل أيضا متيقظين لإمكانية وجود مجالات أخرى يمكن أن يستفيد فيها المجتمع الدولي ككل من معايير ملزمة. إن سلسلة معايير السلامة التي وضعتها الوكالة، والتي تغطي مجالات السلامة النووية، وسلامة الإشعاع، وسلامة إدارة النفايات ونقلها، تمثل توافقا دوليا في الآراء على متطلبات السلامة وعلى تنفيذها. وخلال فترة العامين الجارية، سوف نستكمل، إلى حد بعيد، إعداد أو استعراض المجموعة الكاملة لمعايير السلامة - وهي في مجموعها زهاء ٧٠ وثيقة - كي نكفل أن تكون تلك المعايير شاملة، وصحيحة من الناحية العلمية، ومواكبة لآخر التطورات.

بيد أنه لا يكفي الأخذ بمعايير وتدابير للسلامة، إذ الأولوية هي كفالة تطبيقها بطريقة فعالة. وتقدم الوكالة طائفة واسعة من الخدمات، تتضمن عدة خدمات على صورة استعراضات مع النظراء، وتبادل المعلومات، والتعليم، والتدريب، وتنسيق البحث والتنمية المتعلقين بالسلامة، بما يكفل أن تطبق، على نحو يلتزم بالحيطة، تدابير مجدية وفعالة تتعلق بالسلامة في جميع البلدان التي لها برامج نووية. إن خدمات الوكالة في مجال السلامة أمر جوهري لتحقيق مستوى عالمي ممتاز في تطبيق معايير السلامة.

ثم إن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أقر وشجع، في الآونة الأخيرة، أنشطة الوكالة لمساعدة الدول الأعضاء على تشخيص وعلاج ما يحتمل أن يحدث في عام ٢٠٠٠ من مشكلات في نظم الحاسبات الالكترونية - المسماة مشكلات العام الألفين - في مصانع الطاقة النووية المدنية، ومرافق دورات الوقود والمرافق الطبية، التي تستعمل المواد المشعة.

إن اتخاذ قرارات بشأن إدارة الوقود المستهلك والتخلص النهائي من النفايات المشعة أمر يمكن تأجيله ولكن لا يمكن إغفاله. فالكميات التي يتناولها هذا الموضوع آخذة في التزايد. وما هو موجود، وكذلك ما هو مخطط له، من طاقة التخزين سيظل أكبر من المقادير المتراكمة، ولكن هناك قلق حول عدم توفر الموارد في بعض البلدان لبناء المرافق المخطط لها. وهذا مجال جدير بانتباه وطني عاجل، وتعاون على صعيد دولي أو إقليمي، حسب مقتضى الحال.

ومن خلال تقييم للتكنولوجيات المختلفة ونشر المعلومات، تقوم الوكالة بمساعدة الدول الأعضاء على أن تعالج، بطريقة سوية، المشاكل المتعلقة بإدارة النفايات ذات المستويات المشعة المنخفضة أو المتوسطة. وفيما يتعلق بالنفايات المشعة ذات المستوى العالي يوافق الخبراء على أن الحلول التقنية موجودة بالنسبة للتخلص منها بطريقة سليمة ودائمة. غير أن التقدم في التدليل على وجود هذه الحلول لم يكن سريعا. ومن المزايا النسبية للطاقة النووية صغر حجم النفايات المتولدة عنها. بيد أن هذا الأمر لن يعتبر ميزة إلى أن يتم التدليل على إتاحة وجود حلول تقنية للتخلص المأمون والدائم من تلك

النفايات. ومن ثم فإن ضرورة قيام الدول الأعضاء بوضع خطط للتخلص من النفايات وبناء مرافق لهذا الغرض قد أصبحت ملحة جدا.

وفي هذه السنة، سنة الأمم المتحدة الدولية للمحيطات، أود أن أسلّط الضوء على الإسهام الفريد الذي يسهم به مختبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبيئة البحرية، القائم في موناكو، في معالجة قضايا التلوث البحري العالمية، خصوصا من خلال مساندته الفعالة لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لحماية البيئة البحرية من التلوث من المصادر البرية. ومن الجدير بالتذكير بأن حوالي ٨٠ في المائة من التلوث البحري مصدره الأنشطة البشرية على اليابسة. ومن مسؤوليات مختبر البيئة البحرية المشار إليه رصد وتقييم آثار التلوث الصادر من اليابسة، ومن نفايات السفن وتجارب الأسلحة النووية وإلقاء النفايات الخطرة في البحر.

وفي تشرين الأول/أكتوبر سعدت بافتتاح المرافق الجديدة في موناكو، المبنية لخدمة أغراض المختبر. وقد قامت الوكالة، في تعاون مع إمارة موناكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط، بتنظيم حلقة دراسية رئيسية حول التلوث البحري، وذلك لتقاسم آخر المعارف العلمية المتعلقة بالمواد الملوثة للبحر، في محيطات العالم كله، من حيث مصادرها وسلوكها ووقعها.

وفي الوقت نفسه، استضافت الوكالة اجتماعا على المستوى الوزاري، لتعزيز التعاون الدولي في تقييم البيئة البحرية لمنطقة البحر الأسود، حيث كان للتدهور البيئي الناشئ عن أنشطة بشرية آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة. وقد ثبت أن تطبيق التقنيات النووية هو التكنولوجيا الأشد فعالية وملاءمة لتقييم التدهور البيئي للبحر الأسود.

وكما يتضح من وصفنا للبنود العاجلة الكثيرة التي تقتضي انتباه الوكالة، فإن جدول الأعمال النووي الدولي آخذ في التزايد، وليس في الانكماش. وخلال هذا العقد من الزمان، قامت الوكالة بالوفاء بمسؤوليات متزايدة، وحدث ذلك، في أغلب الأحيان، في حدود الضغوط الواقعة على الميزانية العادية التي يبلغ نموها صفرا من حيث القيمة الحقيقية. ولكن، بينما نسعى إلى الاستجابة لتوقعات الدول الأعضاء بالوكالة، في هذه الفترة من التغيير السريع، فإن الفجوة بين الأولويات والإمكانيات المتاحة آخذة في التوسع.

وعواقب ذلك واضحة بالنسبة للوكالة. فعلينا أن نحقق مزيدا من الفعالية أينما أمكن ذلك، وأن نتحقق من أن برامجنا تفي بأولويات الدول الأعضاء لدينا.

ولهذا الغرض بدأت، في مطلع هذا العام، عملية استعراض شاملة، ذات ثلاثة مستويات، تشمل إدارة الوكالة وبرامجها. المستوى الأول، وهو استعراض الإدارة، يتكون إلى حد بعيد من تدابير لتحسين الفعالية في ثلاثة مجالات: السياسة العامة والتنسيق، وتطوير البرامج وتقييمها، والإجراءات وشؤون الموظفين. وإني أركز بصفة خاصة على إنشاء ثقافة وحيدة للوكالة، لأكفل أن تكون الأمانة على بيّنة من أولوياتها، ومنسقة الأنشطة وفعالة العمليات.

أما المستوى الثاني فهو يشمل استعراضا خارجيا للبرنامج الشامل للوكالة يقوم به فريق من كبار الخبراء، لتقييم الأولويات وتقديم توصيات حول الاتجاهات المستقبلية. وبالتشاور مع الدول الأعضاء، واستئناسا بمقترحات فريق كبار الخبراء، يجري إعداد استراتيجية الوكالة على المدى المتوسط. وسوف توضح تلك الاستراتيجية الغايات والأهداف العامة للوكالة لفترة السنوات الخمس القادمة.

إن أهمية تفهم الجمهور لدور الطاقة النووية، ودور الوكالة، معناه أن إعلام الجمهور بطريقة فعالة ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من أنشطة الوكالة. ولذا فإن الجزء الثالث من عملية الاستعراض يركّز على دور الإعلام العام، وعلى إدارته، وعلى صلات الوكالة بالمجتمع المدني، وخصوصا النووي، وعلى أوساط تحديد السلاح والتنمية، ووسائط الإعلام، على أن تستعمل في ذلك أحدث الأدوات وأشدها فعالية.

إننا نعيش في أوقات تتسم بالتغير وعدم اليقين. لقد كان للعلوم والتكنولوجيا النووية دائما أثران: الأمل في أن يساعدنا تطبيقها الآمن والسلمي في المضي على طريق مستقبل أفضل، والخوف من أن تؤدي إساءة استعمالها إلى آثار مدمرة. واليوم، تعتبر التطبيقات المفيدة للعلوم والتكنولوجيا النووية حقيقة عالمية ونحن نسعى إلى حلول للمشاكل الملحة المتمثلة في مكافحة تغير المناخ وحفظ

البيئة وتغذية السكان المتزايد عددهم وتحسين صحتهم، وتوفير الطاقة اللازمة للنمو الاقتصادي والتنمية. وهناك أسباب قوية لزيادة التعاون من أجل الاستخدام الآمن للتكنولوجيا النووية واستخدامها في الأغراض السلمية.

وفي هذا الصدد، تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور محوري في التقاسم العالمي لفوائد التكنولوجيا النووية مع مساعدة المجتمع الدولي على كبح انتشار الأسلحة النووية والمضي قدما إلى نزع السلاح النووي.

وكما يلاحظ في أحوال كثيرة، فإن التحرر عن العوز والتحرر من الخوف وجهان لنفس العملة. والوكالة الدولية للطاقة الذرية ملتزمة تماما بتحقيق هذين الهدفين.

وأود أن أختتم حديثي بالإعراب عن تقديري لحكومة النمسا على مواصلة استضافتها الكريمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدعو الآن ممثل سلوفينيا لعرض مشروع القرار A/53/L.18.

السيد ترك (سلافونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أحيل إلى الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام والوارد في الوثيقة A/53/286. ويمثل التقرير تفكيرا مستفيضا في مجموعة واسعة النطاق من القضايا التي تركز عليها اهتمام الوكالة على مدى العام الماضي.

كما نقدر العرض المقدم من السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة لهذا التقرير. لقد كانت السنة الماضية السنة الأولى للسيد البرادعي في هذا المنصب، ونحن نهنئه على أسلوبه في إدارة أعمال الوكالة. وتظل الوكالة، تحت توجيهه، المحرك الرئيسي للتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية من أجل السلام والتنمية.

وتواصل الطاقة النووية تقديم مساهمتها الهامة في تلبية الطلب العالمي على الكهرباء. وفي هذا الصدد، تظل الوكالة تعمل بوصفها منتدى لتقييم التجارب وتقاسم الأفكار حول التطورات الوطنية والدولية. وقد شاهدنا نجاح تأوج سنوات عديدة من العمل من أجل زيادة تعزيز الإطار القانوني الدولي للمساعدة على ضمان استعمال الطاقة النووية بصورة آمنة وللأغراض السلمية دون غيرها. واستمرت الوكالة أيضا في تقديم مساهمتها القيمة للغاية لأهداف منظومة الأمم المتحدة المتمثلة في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، وقدمت مساهمات ملحوظة في ميادين استئصال الحشرات والآفات والإدارة السليمة للموارد المائية.

وقد قام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتخاب ممثل سلوفينيا رئيسا له عن الفترة ١٩٩٨ ١٩٩٩، في اجتماعه المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي. ولهذا، لي عظيم الشرف أن أعرض مشروع القرار A/53/L.18، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نيابة عن مقدمي مشروع القرار الذي يعكس أهم إنجازات الوكالة في مجالات أساسية متصلة بتنمية الطاقة، والأمان النووي والتحقق ونقل التكنولوجيا. واسمحوا لي أن أوجه انتباه الأعضاء إلى بعض هذه المجالات التي يعبر عنها مشروع القرار.

تعتبر اتفاقات الضمانات التي تستهدف دعم أعمال التحقق الدولي من البرامج النووية التي تضطلع بها الوكالة عنصرا هاما في تعزيز زيادة الثقة بين الدول والمساهمة، بالتالي، في تدعيم أمنها الجماعي. ولذلك، يرحب مشروع القرار بالتدابير والقرارات التي اتخذتها الوكالة، وبصورة خاصة، البروتوكول الإضافي النموذجي، الذي يستهدف توطيد فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته. لقد وقّعت ٣٢ دولة وأطراف أخرى في اتفاقات الضمانات على البروتوكول الإضافي النموذجي حتى الآن. ونأمل أن تحذو دول أخرى وأطراف معنية أخرى حذوها، قريبا.

وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بدور هام بالعمل كقوة دافعة في مجال الأمان النووي من خلال برامجها وعن طريق تعزيز التعاون العالمي. وفي هذا الصدد، يحث مشروع القرار جميع الدول على السعي جاهدة إلى إقامة تعاون دولي لدى القيام بأعمال الوكالة ويرحب بدخول اتفاقية الأمان النووي حيز النفاذ.

ويرحب مشروع القرار كذلك بالجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز أنشطة التعاون التقني من خلال تطوير برامج فعالة تستهدف تحسين القدرات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية للبلدان النامية، وبجهودها في سبيل تشجيع التطبيقات السلمية للطاقة الذرية والتقنيات النووية، فهذه البرامج تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في كثير من البلدان النامية.

وتجري الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنشطة هامة في مجالات الوقاية والاستجابة والتدريب وتبادل المعلومات دعما للجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة الأخرى. ويرحب مشروع القرار بهذه التدابير ويقرر أن تراعى أنشطة الوكالة عند إعداد اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

ويعرب مشروع القرار عن القلق البالغ إزاء استمرار عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق الضمانات، ويدعو هذا البلد العضو إلى الامتثال التام لهذا الاتفاق. وفيما يتعلق بعمليات التفتيش النووي في العراق، يدعو مشروع القرار العراق إلى التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك إلى استئناف الحوار مع الوكالة فورا.

ويسر سلوفينيا أن تقدم مشروع القرار باسم مقدميه - الذين انضم إليهم الآن بلغاريا ولكسمبرغ وموناكو ونيوزيلندا واليونان. وهو نتيجة تبادل تعاوني وبنّاء للآراء بين الوفود في فيينا وهنا، في نيويورك. ويرى مقدمو مشروع القرار أنه يعكس بدقة أنشطة الوكالة في السنة قيد الاستعراض. ويعرب مقدمو مشروع القرار عن امتنانهم لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمانة العامة للأمم المتحدة على المساعدة المقدمة في عرض مشروع القرار هذا. ونأمل أن يلقى دعما واسع النطاق بين أعضاء الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدعو ممثل العراق لتقديم تعديل على مشروع القرار A/53/L.18، يرد في الوثيقة A/53/L.19.

السيد حسن (العراق): يسرني أن أقدم تعديلات العراق على مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية،" المنشور في الوثيقة A/53/L.18.

وقبل أن أعرض تعديلنا المنشور في الوثيقة A/53/L.19، أود أن أؤكد من جديد موقفنا الرافض لمحاولات تسييس مشروع قرار الوكالة. إن الوكالة تؤدي دورا هاما في خدمة المجتمع الدولي من خلال تشجيع استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وتطبيق نظام الضمانات لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، ويجب على الجميع احترام مهنية الوكالة واستقلاليتها.

لقد جاءت الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار، الخاصة بالعراق، لتعطي مثالا واضحا على محاولات بعض الدول، ومنها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، تشويه استنتاجات الوكالة.

فمثلا، ذكرت الجملة الأخيرة من الفقرة ٧ من المنطوق ما يلي:

"وتشدد على أن زيادة الشفافية من قبل العراق ستساهم إلى حد كبير في حل المسائل والشواغل المتبقية".

ولو عدنا إلى تقرير الوكالة المقدم إلى مجلس الأمن في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، المنشور في الوثيقة S/1998/927، لوجدنا أن الفقرة ١٩ تنص على أن:

"وكما ذكر سابقا، فإن توفير مزيد من الشفافية من جانب العراق يمكن أن يسهم بقدر كبير في إيضاح المسائل والشواغل المتبقية القليلة [وأكرر: المسائل والشواغل المتبقية القليلة] ذات الصلة بالبرنامج النووي السري للعراق.

ونترك لذكاء المندوبين الموقرين تخمين الهدف من وراء تغيير تعبير "إيضاح المسائل والشواغل المتبقية القليلة" إلى تعبير "حل المسائل والشواغل المتبقية".

استنادا إلى هذه الحقيقة، اقترح وفد بلادي تعديلا على هذه الفقرة من أجل إعادة التوازن إليها وجعلها متوافقة مع تقييم الوكالة لملف العراق، الذي عبرت عنه في تقريرها إلى مجلس الأمن يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

إن التعديل الذي أقدمه، وأرجو أن يحظى بتأييد المندوبين، هو اقتباس حرفي للفقرتين ٢٣ و ١٧ من تقرير الوكالة.

فالاقتباس من الفقرة ٢٣ يؤكد أن المسائل القليلة المتبقية عن برنامج العراق النووي السابق يمكن التعامل معها خلال المراقبة المستمرة. وهذا يعني من الناحية العملية أن متطلبات تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في الجانب النووي قد أنجزت.

أما الفقرة ١٧ من تقرير الوكالة فتؤكد، وكما أكد السيد مدير عام الوكالة من على هذا المنبر قبل دقائق، أن لدى الوكالة صورة تقنية منسجمة عن برنامج العراق السابق، وأنه ليس هناك دلائل على أنه لا تزال توجد في العراق أي قدرات مادية لإنتاج مواد نووية يعتد بها عمليا على أي نحو للاستخدام في الأسلحة.

وهذان الاستنتاجان، رغم أنهما جاءا متأخرين، فإنهما يؤكدان أن الوكالة أنجزت مهمات نزع السلاح. وما كان هذا ليتم لولا تعاون العراق التام معها.

أرجو من السادة المندوبين أن يتعاملوا مع تعديلاتنا وفق منطق العدل والإنصاف.

أخيرا، وبالنظر لكون تعديلاتنا قد وزعت على الأعضاء صباح هذا اليوم فقط، فإننا نرجو تأجيل التصويت على مشروع القرار حتى يوم الأربعاء، الرابع من هذا الشهر، ليتسنى للدول الأعضاء دراسة هذه التعديلات.

السيدة ارس دي جانيت (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يعرب وفد المكسيك عن امتنانه للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على عرضه للتقرير السنوي للوكالة عن عام ١٩٩٧. ونلاحظ بارتياح كبير أنه، في الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تستمر الجهود لتعزيز الإطار القانوني الدولي لضمان استخدام الطاقة النووية بشكل آمن وفي الأغراض السلمية، حصرا.

وأود أن أشير إلى بعض البنود المشمولة في التقرير. البند الأول يتصل بالأمان النووي والإشعاعي. فصيانة كامل الهيكل النووي وتحسينه المستمر من الأولويات في المكسيك. والاستخدام الآمن للطاقة النووية في جميع تطبيقاتها أمر حتمي من أجل حماية السكان الوطنيين والأراضي الوطني، علاوة على كونه واجب قانوني. وتتضمن هذه المهمة تعزيز القدرات المحلية من أجل وضع المعايير الوطنية وتقييم تطبيقها السليم، وتحديث التكنولوجيات الجديدة بصورة مستمرة، وتقييم معدات القياس وسلامتها، فضلا عن تطبيق الضمانات.

وأود أن أسجل التزامنا بتعزيز النظام القانوني المنشأ لضمان التطبيق العالمي لمبادئ الأمان الأساسية التي تنظم التصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك عقب اعتماد الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة في عام ١٩٩٧. ويرحب وفدي كذلك باعتماد بروتوكول تعديل اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية. ونحن مقتنعون بأن هذين الصكين القانونيين سيساهمان معا في تعزيز نظام الوقاية. ولذلك نؤيد العمل الجاري لإعداد تقارير وطنية يُنظر فيها في الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، الذي سيعقد في عام ١٩٩٩.

أما الموضوع الثاني الذي أود الإشارة إليه، فهو يتصل بالأغذية والزراعة. لقد لاحظنا أن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد تغطي خمسة مجالات رئيسية. نود أن نبرز منها، على وجه الخصوص، جهود الدول الأعضاء في مجال مكافحة الحشرات والآفات الأخرى، ومن أجل حماية الأغذية والبيئة. ونعرب عن دعمنا، على أوسع نطاق، لاستمرار وتعزيز الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في هذه الميادين، حيث أنها تمثل تطبيقا عمليا لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في مجالات ذات أهمية خاصة للبلدان النامية.

وقد جرى في المكسيك استخدام التكنولوجيا النووية، على نطاق واسع، لإنتاج الحشرات العقيمة، وخاصة لمكافحة ذباب الفاكهة المتوسطي والدودة اللولبية. وتعتبر المرافق المكسيكية لإنتاج الحشرات العقيمة من أكبر المرافق في العالم وأكثرها تقدما، ويجري تصدير جزء كبير من إنتاجها.

وفيما يتصل بالأغذية، أنجز المعهد الوطني المكسيكي التحسين النباتي لسلالتين من القمح، صرح باستخدامها في السجل الوطني لأمان البذور. ويقوم المعهد أيضا بتشغيل محطة لتشجيع الأغذية منذ أكثر من ١٠ سنوات. وتعمل هذه المحطة بقدرة كاملة وتقوم بتشعيع الحبوب والتوابل. ونود أن نؤكد أن المعهد أجرى دراسة تقنية للجدوى الاقتصادية بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتشير الدراسة إلى إمكانية إنشاء عدد من محطات تشعيع الأغذية في وسط المكسيك.

والموضوع الثالث الذي أود أن أشير اليه هو التعاون التقني من أجل التنمية. ولقد درسنا بدقة القسم الخاص بهذا الموضوع من التقرير السنوي للوكالة، ووجدنا أن

النتائج الواردة به مصدر لقلق عميق. فمع أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتخذت تدابير أخرى لتحسين الكفاءة والفعالية، نرى من الناحية العملية أنه قد حدث انخفاض غير متوقع في المساهمات في صندوق التعاون التقني. وأصبحت هناك الآن حالة من عدم اليقين إزاء الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل لبرنامج التعاون التقني المعتمد من مجلس المحافظين.

ولطالما شددت المكسيك وسوف تواصل تشديدها ضرورة أن تحافظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذها لولايتها على توازن حيوي بين أنشطة السلامة والمساعدة التقنية.

إن التعاون التقني في إطار الوكالة ليس نتيجة لأفكار إيثارية أو حتميات أخلاقية. يجب أن نتذكر من جديد أن التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هو المقابل التعاقدي لنبذ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لحيازة أو تطوير الأسلحة النووية.

ولهذا السبب نناشد بشدة جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تسعى إلى تحقيق هدف تمويل التعاون التقني بمبلغ ٧٣ مليون دولار في عام ١٩٩٩، والحفاظ على هذا المستوى لعام ٢٠٠٠.

وتعيد المكسيك تأكيد التزامها الذي لا يتزعزع بتعزيز أنشطة الوكالة. فقد أثبت عمرها الممتد لأربعة عقود أن هناك ضرورة لوجود محفل دولي لمناقشة مختلف استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأوضح الدور القيم الذي تؤديه في تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وسوف نشارك بعزيمة في أعمال الوكالة بغية مواجهة التحديات في أواخر هذا القرن.

السيد لي سي يونغ (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتقريره الشامل عن أنشطة الوكالة في العام الماضي. وأود أيضا أن أثني على موظفي أمانة الوكالة لتفانيهم وعملهم الجاد.

ونحن نسلم بأن الوكالة عملت بإخلاص خلال العقود الأربعة الماضية على تحقيق هدفيها الرئيسيين: تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتمكنت الوكالة من توسيع دورها في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، من توليد الطاقة إلى صفيفة واسعة من التطبيقات الصناعية والطبية والزراعية. وأسهمت أنشطة ضمانات الوكالة إسهاما كبيرا أيضا في تعزيز النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية.

ويقدر وفدي الدور النشط الذي تقوم به الوكالة في تعزيز الأمان النووي على مستوى العالم من خلال سلسلة المبادرات الرامية إلى توسيع الإطار القانوني المنظم للأمان النووي.

ونعتقد أن من أهم الإنجازات اعتماد الاتفاقية المشتركة للأمان في إدارة الوقود المستهلك والأمان في إدارة النفايات المشعة، في مؤتمر فيينا الدبلوماسي في عام ١٩٩٧ برعاية الوكالة. وسوف يفيد الانضمام الواسع النطاق إلى الاتفاقية المشتركة وتنفيذها المبكر، في الحيلولة دون المخاطر المحتملة من الوقود المستهلك والنفايات المشعة.

كذلك يرحب وفدي بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاقية الأمان النووي منذ بدء نفاذها في عام ١٩٩٦. وفي أيلول/سبتمبر الماضي عقد في فيينا بإشراف الوكالة الاجتماع التنظيمي للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية من أجل التحضير لأول اجتماع استعراضي للاتفاقية في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وباعتبار بلدي واحدا من الأطراف المتعاقدة الأصلية في الاتفاقية فهو مستعد للقيام بدور نشط في الأعمال التحضيرية المقبلة للاجتماع الاستعراضي الأول. وفي هذا الصدد، قدمت حكومتي بالفعل تقريرها الوطني عملا بالأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.

وينظر الآن إلى جمهورية كوريا على أنها واحدة من أهم الدول المولدة للطاقة النووية في العالم. وفي آب/أغسطس من هذا العام بدأنا في تشغيل محطتين جديدتين للطاقة النووية ليصبح لدى كوريا الآن ١٤ محطة عاملة. وهذه المحطات التي تبلغ قدرة الواحدة منها ١ ٠٠٠ ميغاواط مبنية وفقا لنموذج محطات الطاقة النووية الكورية القياسية. وهذا النموذج هو حصيلة مشروع بدأ في عام ١٩٨٤ للتوحيد القياسي لتصميمات محطات الطاقة النووية.

وبحلول عام ٢٠١٥ يتوقع أن تزيد حصة الطاقة النووية من مجموع الطاقة الكهربية المولدة في كوريا، من ٣٤ في المائة إلى ٤٦ في المائة بينما يتضاعف عدد المحطات العاملة ليصل إلى ٢٨ محطة.

وفي الميادين الأخرى لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية نفذت حكومتي أيضا برامج كثيرة للبحث والتطوير. وبدأ المفاعل هانارو، وهو مفاعل بحوث قدرته ٣٠ ميغاواط مصمم ومنشأ محليا، العمل منذ عام ١٩٩٥. وثمة مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم مثل المفاعل المتقدم القياسي المتكامل النظام، هي مجال آخر لأنشطتنا الموسعة للبحث والتطوير.

كما أن بلدي شارك بنشاط في برامج الوكالة للتعاون التقني بأن استضاف دورات تدريبية إقليمية وندوات دولية. وفي هذا الشهر سترعى حكومتي ندوة دولية عن المفاعل المتقدم الذي يعمل بالماء الخفيف، في سيول.

ودأب بلدي على التأييد القوي لتعزيز النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية ولجهود الوكالة الرامية إلى تعزيز فعالية وكفاءة نظام ضماناتها. ونظرا لتجدد الحاجة الملحة إلى نظام ضمانات أقوى، كما اتضح من حالتي العراق وكوريا الشمالية، فإننا نرحب بمبادرة الوكالة لاعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي في عام ١٩٩٧. ونرى أن تعزيز نظام الضمانات يمنح الوكالة قدرة معززة على كشف الأنشطة النووية غير المعلنة. ولذا فمن الأمور المشجعة أن الوكالة أبرمت حتى الآن بروتوكولات إضافية مع ٣١ دولة، من بينها ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية. واتخذت حكومتي من جانبها خطوات لإدراج التدابير المطلوبة بموجب البروتوكول النموذجي ضمن القوانين واللوائح المحلية بهدف تنفيذها المبكر. وتأمل حكومتي أن تنتهي من المشاورات مع الوكالة بشأن البروتوكول الإضافي في وقت مبكر.

وبالإضافة إلى ذلك عززت حكومتي في العام الماضي النظام الحكومي للمحاسبة ومراقبة المواد النووية بقصد استحداث نظام تفتيش وطني للضمانات. وبموجب هذا النظام يمكن للحكومة أن تنفذ عمليات تفتيش وطنية للضمانات تتم بموازاة تفتيشات الوكالة للضمانات.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى قضية الأسلحة النووية الكورية الشمالية. فمنذ أن احتدت هذه القضية في عام ١٩٩٣ دأب المجتمع الدولي على مطالبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالامتثال الكامل لاتفاق ضمانات الوكالة. ومما يؤسف له تماما أن نسمح من جديد من المدير العام للوكالة أن الوكالة لم تتمكن من التحقق من صحة وكمال الإعلان الأولي الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولم يحرز أي تقدم بالنسبة للحفاظ على المعلومات ذات الصلة التي لا غنى عنها للتحقق من الأنشطة النووية السابقة لكوريا الشمالية.

ومما يقلقنا على وجه الخصوص الصعوبات التي تواجهها الوكالة في صون المعلومات ذات الصلة، التي تراها ضرورية للتحقق في المستقبل من الأنشطة النووية التي مارستها كوريا الشمالية في الماضي. وكما أشار المدير العام، وعن حق، في البيان الذي أدلى به في هذه الجلسة فإنه:

> "ما لم تتوافر كل المعلومات ذات الصلة، سيكون من الصعوبة البالغة، إن لم يكن من المستحيل، أن تتحقق الوكالة مستقبلا من صحة واكتمال إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بخصوص المواد النووية".

وكوريا الشمالية، على الرغم من سلسلة من المشاورات أجرتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا تزال مصرة على موقفها غير التعاوني. ولا بد من أن نؤكد مرة أخرى أن كوريا الشمالية، بلا أدنى شك، ملزمة قانونا، بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار، بالتنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات التي أبرمته مع الوكالة. وهذا الاتفاق لا يزال ملزما وساريا، وهو ما تم التشديد عليه في بيان رئيس مجلس الأمن، في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، وأعيد التأكيد عليه في مناسبات عديدة من خلال قرارات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تصر على أن المسألة النووية في كوريا الشمالية ينبغي حسمها عن طريق الإطار المتفق عليه لعام ١٩٩٤، المبرم بينها وبين الولايات المتحدة. ومع ذلك، وكما أعلنا بكل وضوح في مناسبات عديدة، فإن الإطار المتفق عليه لا يعد بديلا لاتفاق الضمانات الذي وقعته مع الوكالة، ولا هو مقصود به أن يعفيها من التزاماتها التعاهدية.

وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قطعت على نفسها التزاما واضحا لا لبس

فيه بنظام عدم الانتشار النووي بموجب الفقرة ١ من الفرع الرابع من الإطار المتفق عليه، بموافقتها على أن

"تظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتسمح بتنفيذ اتفاق الضمانات بموجب المعاهدة".

ووافقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا، في الفقرة ٣ من الفرع الرابع من الإطار المتفق عليه، على ألا تتسلم المكونات النووية الرئيسية لمفاعلات الماء الخفيف إلا بعد أن تنتهي الوكالة من التحقق من الأنشطة النووية الماضية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالتالي، ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتقدم وتتعاون بالكامل مع الوكالة في صون كل المعلومات ذات الصلة، التي لا غنى عنها للتحقق من دقة واكتمال تقريرها الأولي.

إن عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لهذا الالتزام التعاهدي، إذا ترك بلا رادع، يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض صلاحية وسلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الحارس لنظام عدم الانتشار النووي. وتقاعس المجتمع الدولي إزاء عدم الامتثال هذا الذي لم يسبق له مثيل، لن يساعد إلا في إضعاف نظام عدم الانتشار النووي ذاته، وخاصة في وقت تقتضي فيه الضرورة، أكثر من أي وقت مضى، أن تتضافر جهود المجتمع الدولي لتعزيز هذا النظام.

شاركت جمهورية كوريا بنشاط هذا العام أيضا، في فيينا ونيويورك، في صياغة مشروع قرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.18، يعكس، بطريقة متوازنة، اهتمامات المجتمع الدولي بعمل الوكالة. ووفد بلدي، بصفته أحد مقدمي مشروع القرار هذا، يأمل في اعتماده بأغلبية ساحقة، كما كان الحال في الماضي.

على أعتاب القرن الحادي والعشرين، نواجه تحديات مهولة عديدة لسلام العالم وأمنه وتنميته. ومع ذلك، ينبغي أن يظل عدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من بين أهم الأولويات وأكثرها إلحاحا، على جدول أعمال المجتمع الدولي للعقود المقبلة. وبلوغا لهذه الغاية، تنضم حكومة بلادي إلى المجتمع الدولي في إعادة تأكيد التزامها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وبدعمها لها، بغية تمكين المنظمة من مواصلة الاضطلاع بدورها الفريد بوصفها الحارس لنظام عدم الانتشار، والمروج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول التالية تعلن تأييدها لهذا البيان: بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا وهنغاريا - وكذلك بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية - ايسلندا ولختنشتاين والنرويج.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتنان الاتحاد الأوروبي للعمل الممتاز الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبتهنئة الأمين العام، السيد محمد البرادعي، على العمل البارز الذي أنجزه هو وموظفوه إبان الشهور الـ ١٢ الماضية، لإعداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواجهة تحديات الألفية القادمة.

يعتقد الاتحاد الأوروبي أن الوكالة بوسعها أن تتطلع إلى الألفية الجديدة بكل ثقة. فالوكالة ينظر إليها عموما بوصفها منظمة دولية نموذجية. وهذا المركز الذي تحسد عليه يحمل معه التحدي الذي يحتم عليها أن تبقى على مستوى عال من الإنجاز والكفاءة، وأن تقوم بما هو أفضل حيثما أمكنها ذلك. إن السعي المتواصل وراء الكفاءة والفعالية هو العلامة المميزة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن نشجع المدير العام الجديد في مساعيه.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة المدير العام بإنشاء فريق من كبار الخبراء للنظر في جميع جوانب عمل الوكالة، مستكملا عمل فريق كبار المدراء في الوكالة، المختص بالنظر في المسائل الإدارية. ونتطلع إلى الاستماع إلى نتيجة مداولات الفريقين، ونحث المدير العام على أن يتابع بنشاط تنفيذ توصياتهما التي ستفضي إلى مزيد من الكفاءة الإدارية. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لمسألة ترتيب الأولويات في أنشطة الوكالة، سواء داخل البرامج الرئيسية أو فيما بينها. وبرامج الأولوية العليا ينبغي أن يكون لها كل ما يبررها. حيث أن المشاريع التي لا تخدم سوى مجموعة محدودة من الاحتياجات والمصالح تنطوي على مخاطرة لا لزوم لها بإثقال العبء على الميزانية الشحيحة المخصصة للوكالة.

إن وجود وكالة فعالة تتمتع بكامل دعم دولها الأعضاء مسألة أساسية بالنسبة للمجتمع الدولي قاطبة، لأن الوكالة تؤدي دورا رئيسيا في مساعدة الإنسانية على تحقيق أكبر قدر من المنافع والتقليل قدر الإمكان من المخاطر الناشئة من العلوم النووية وتطبيقاتها. وخطر إساءة استخدام التكنولوجيا النووية بما يساهم في انتشار الأسلحة النووية، يمثل أحد الميادين التي تحتاج باستمرار إلى خبرة الوكالة. وقد أبرزت التجارب النووية التي أجريت مؤخرا في جنوب آسيا مدى أهمية الجهود العالمية.

والاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه العميق من الوضع في جنوب آسيا. فالتجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان الحقت الضرر بالاستقرار في المنطقة، وعزلت البلدين عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل عدم الانتشار. ولقد أدان الاتحد تلك التجارب أكثر من مرة، ودعا البلدين إلى التقيد بالنظام الدولي لعدم الانتشار، وحث الهند وباكستان بقوة على الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية أخرى، وعن استحداث أو تجميع أو نشر الأسلحة النووية و/أو القذائف التسيارية ذات القدرة على إطلاق رؤوس حربية نووية.

وقد أحاط الاتحاد الأوروبي علما، على النحو الواجب، بالبيانات الصادرة عن الجانبين فيما يتعلق بفرض حظر اختياري على إجراء مزيد من التجارب النووية. والاتحاد الأوروبي يرحب بنية الهند وباكستان الظاهرة في الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي لهما أن توقعا وتصدقا على المعاهدة بسرعة وبدون شروط.

كما ينبغي للهند وباكستان أن تنضما إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما هي الآن. والاتحاد الأوروبي يرحب باعتزام الهند وباكستان الإسهام في المفاوضات الجارية في اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح، لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحث البلدين الآن على فرض حظر اختياري على إنتاج المواد الانشطارية أثناء التفاوض على هذه المعاهدة.

كما نحث البلدين على سن تشريعات لفرض ضوابط مشددة على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا التي تخضع للمراقبة بموجب القوائم الموضوعة لمجموعة الموردين النوويين بخصوص التنبيه والاستخدام المزدوج، ووفقا لمرفق نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أوسودي (ليبريا).

يرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق المبرم يوم ٢٣ أيلول/ سبتمبر بين الهند وباكستان لاستئناف الحوار بينهما حول جميع القضايا المعلقة، وخاصة حول كل المسائل المتعلقة بالسلم والأمن. والاتحاد على استعداد للمساهمة في الجهود المبذولة للنهوض بالاستقرار الإقليمي.

وعقب نجاح إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، التي كانت خطوة هامة في سبيل تنفيذ مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، كان الاتحاد الأوروبي نشطا في مجال التشجيع على بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر وقبولها على نطاق عالمي، وسيواصل نشاطه في هذا الصدد. ويرحب الاتحاد الأوروبي بأن ١٥٠ بلدا قد وقّعت المعاهدة وأن ٢١ بلدا قد صدقت عليها. ويدعو جميع الدول إلى توقيع المعاهدة والتصديق عليها، وخاصة الدول الـ ٤٤ التي يلزم أن تصدق على المعاهدة حتى يبدأ نفاذها. ويؤيد الاتحاد كل التأييد الجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية من أجل إنشاء نظام تحقق للمعاهدة في الوقت المناسب وبصورة فعالة.

والآن وقد انتهت مفاوضات تلك المعاهدة بنجاح، مطلوب إعمال التدبير الثاني في إطار برنامج العمل الوارد في المقرر الخاص بالمبادئ والأهداف. وهذا ينطوي على البدء فورا في مفاوضات بشأن اتفاقية غير تمييزية، ويمكن تطبيقها عالميا، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى - معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - والانتهاء من هذه المفاوضات في وقت مبكر. ولذلك، فإن النمسا بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، قدمت مشروع مقرر بشأن معاهدة الوقف، في بداية دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٨، ويرحب الاتحاد بحماس بتحقيق توافق في الآراء استنادا إلى تقرير شانون والولاية الواردة فيه، وبقرار إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسحلة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. لقد أعدنا تأكيد أهمية معاهدة من هذا القبيل، مرات متعددة، إذ أنها ستكون اسهاما كبيرا في تحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي على السواء. ونحث جميع الدول على اقرار وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة

المتفجرة النووية الأخرى أو إبقاء هذا الوقف إلى أن تتم هذه المفاوضات. ونحن نتطلع إلى تقديم مساهمتنا في المفاوضات الموضوعية التي من المقرر أن تبدأ في بداية دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٩.

وتعتبر ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عاملا حاسما آخر في مكافحة الانتشار النووي. والاتحاد ملتزم تماما بتعزيز نظام الضمانات. لقد رحبنا باعتماد البروتوكول الاضافي النموذجي للضمانات المعززة من جانب مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٧. وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أذن مجلس الاتحاد الأوروبي للجنة بإبرام ثلاثة بروتوكولات إضافية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ووقّع الاتفاق في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ويدعو الاتحاد جميع الدول التي لديها اتفاقات للضمانات أن تقوم، في أقرب وقت ممكن، بإبرام بروتوكولات إضافية لتلك الاتفاقات على أساس البروتوكول النموذجي للتدابير المعززة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعتبر هذا أمرا فائق الأهمية من أجل توجيه إشارة قوية للمجتمع الدولي، في الوقت المناسب، مؤداها أن عدم الانتشار النووي والالتزامات القانونية الفعالة لذلك يجب اعتبارها من العناصر الحاسمة في الأمن العالمي.

وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل وباكستان والهند، على وجه الخصوص، إلى إبرام بروتوكولات إضافية، دون إبطاء، لا سيما من أجل تحمل المسؤوليات في مجال مراقبة الصادرات وغير ذلك من العناصر الأساسية الواردة في البروتوكول النموذجي. وفي الوقت نفسه، ندعو تلك الدول إلى قبول النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الاهتمام إعلان كوبا عن اعتزامها الدخول في مفاوضات مع الوكالة بشأن احتمال اعتماد بعض التدابير المنصوص عليها في البروتوكول النموذجي.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لوقف العراق، من جانب واحد، التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشيد بالمدير العام للوكالة وموظفيه لما بذلوه من جهود مضنية لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونرحب بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويدعو الاتحاد الأوروبي العراق إلى التعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لالتزامها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومذكرة التفاهم الموقعة من نائب رئيس وزراء العراق والأمين العام للأمم المتحدة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، وإلى استئناف الحوار مع الوكالة فورا. ونؤكد أن زيادة الشفافية من جانب العراق ستساهم بقدر كبير في تسوية ما تبقى من مسائل وشواغل.

ولا بد أن نعيد تأكيد، مرة أخرى، أننا مازلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق الضمانات. ونحثها بشدة على الامتثال الكامل لاتفاق الضمانات المبرم بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون مزيد من الإبطاء وعلى دعم جميع جهود عدم الانتشار بالامتناع عن أي فعل يتعارض مع الاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد، قلقه إزاء عملية الإطلاق التي اضطلعت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣١ آب/أغسطس . ونواصل دعمنا الكامل لمنظمة تنمية الكاقة بشبه جزيرة كوريا وللإطار المتفق عليه، وندعو جميع البلدان الأخرى إلى المساهمة في أهداف عدم الانتشار للمنظمة.

وفيما يتصل باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. أود أن أشير بإنجاز إلى اتفاقية الأمان النووي. ويواصل الاتحاد الأوروبي التشديد على الحاجة إلى مراعاة أعلى معايير الأمان الممكنة ويحث جميع البلدان على بذل قصارى جهدها لتشغيل المنشآت النووية وفقا للأنظمة والتوصيات الدولية القائمة. ويرحب الاتحاد بالعدد المتزايد دوما للدول الأطراف في اتفاقية الأمان النووي ويتطلع إلى التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقية.

ويود الاتحاد أن يعلن من جديد عن موقفه من تعديل المادة السادسة. إن أعضاء الاتحاد الأوروبي يرون أنه لا داع لتغيير الحجم الحالي للمجلس. ولذلك، لا نسعى إلى التوسيع. غير أننا نشعر بشواغل الدول الأعضاء الأخرى. ولهذا السبب، وحرصا على توافق الآراء، نؤيد اقتراح رئيس المجلس الداعي إلى توسيع عدد أعضاء المجلس بزيادة ستة أعضاء، والذي يتوخى إجراء لتعديل المادة السادسة، بحيث لا يصبح التعديل نافذا إلا بعد ضمان إدراج كل من أعضاء الوكالة في إحدى المناطق الإقليمية.

إن ضرورة ضمان قدر ملائم من التعاون التقني، وبالتالي ضمان حصول جميع البلدان بشكل ملائم على أوجه

استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، تمثل نشاطا من أهم أنشطة الوكالة. وفي هذا الصدد، نسلم بضرورة قيام الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم التبرعات إلى صندوق التعاون التقني من أجل السماح للوكالة بالاضطلاع ببرامجها، كل على حدة، على نحو كفء.

ويولي الاتحاد أهمية كبيرة للاتفاقية المشتركة الخاصة بسلامة إدارة الوقود المستهلك وسلامة إدارة النفايات المشعة. فهي تمثل خطوة رئيسية في المسعى الرامي إلى تغطية سلامة جميع قطاعات دورة الوقود النووي بصكوك دولية ملزمة قانونا. إن العدد المتزايد للبلدان الموقعة على هذه الاتفاقية يوضح تسليم المجتمع الدولي، بصورة عامة، بأهمية هذا الصك. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى الاتفاقية المشتركة، في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى بدء نفاذها في وقت مبكر من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الأمان على نطاق عالمي والمحافظة على هذا المستوى.

وهناك موضوع آخر يتطلب العمل على المستوى الدولي وهو الخطر الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ونحن نؤيد الأنشطة الوقائية للوكالة في هذا الميدان، ونرحب أيضا بالمبادرات الأخرى ذات الصلة بالموضوع، مثل مبادرة مجموعة الدول الثمان.

وفيما يتعلق بسلامة نقل المواد النووية، فهذا النقل يخضع لمنظومة قواعد في الاتحاد الأوروبي، من أجل ضمان سلامة هذه الأنشطة. ونظرا للطابع العالمي لهذا الموضوع، يعرب الاتحاد عن امتنانه للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقديم دراسة عن الإطار التنظيمي الدولي في ميدان سلامة نقل المواد المشعة، استجابة لطلب المؤتمر العام في السنة الماضية.

ولا شك أن المجتمع الدولي سيواجه، خلال الألفية القادمة أيضا، مسائل متصلة بالمجال النووي قد تتطلب اتخاذ إجراء على الصعيد الدولي، ومنها مسألة القانون النووي الدولي، حيث يلزم الانتباه إلى مواصلة تطويره وإلى تنفيذ أو تعزيز الصكوك القائمة أيضا، لا سيما في مجالي السلامة والمسؤولية.

كذلك، علينا أن نعي أن عددا متزايدا من محطات القوى النووية في جميع أنحاء العالم تقترب من نهاية عمرها، وبالتالي سيتعين الاهتمام بشكل مناسب بالمسائل المتعلقة بوقف العمل في هذه المحطات أو بتمديد عمرها.

وننتقل إلى قطاعي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فقد سبقت الإشارة في هذا البيان إلى مهمة محتملة أخرى للمجتمع الدولي في المستقبل. وإذا انتهت المفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بنجاح في وقت قريب، كما نأمل مخلصين فسيواجه أطراف هذا الاتفاق التحدي الرئيسي، وهو تنفيذ أحكام التحقق الواردة في هذا الصك بطريقة تستفيد إلى أقصى حد من خبرات التحقق الموجودة وتكون مجدية التكاليف إلى أقصى حد ممكن. ويمكن للخبرة الممتازة للوكالة أن تسهم في إيجاد حلول فعالة ويمكن الاعتماد عليها في كل المجالات التي ذكرتها الآن.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن وضع قوائم رغبات طويلة للأنشطة التي قد تشارك فيها الوكالة أمر أسهل بكثير من تحديد مصادر سبل تنفيذ هذه الأنشطة. إلا أننا على ثقة من أنه ستوجد طرق لتمويل الأنشطة الإضافية الباهظة التكاليف التي تضطلع بها الوكالة عندما تثار هذه المسألة.

وسيزداد استعداد الدول الأعضاء زيادة كبيرة في ضوء التقليد الطويل الأجل للوكالة، وهو تقديم عمل ممتاز لأعضائها في مقابل المال الذي تدفعه، ومواصلة جهودها، التي نؤيدها، لتحقيق مزيد من الوفورات في التشغيل، وبخاصة في مجالات الدعم.

السيد ماكوين (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان عام ١٩٩٧ عام توطيد واستعراض للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد نظر السيد محمد البرادعي، المدير العام، بدقة شديدة في كل جوانب أنشطة الوكالة. ونرحب بالتفحص الدقيق لكل الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة، وبأفكار المدير العام فيما يتعلق بالكفاءة، وفعالية التكاليف، والقيمة مقابل المال. وفي هذا السياق. يتطلع وفدي إلى تقرير فريق الخبراء الذي يقيم أنشطة الوكالة، والذي سيضع المدير العام خطته المتوسطة الأجل على أساسه.

وأنتقل الآن إلى أنشطة الوكالة المحددة. إن جنوب أفريقيا ستواصل دعم الوكالة دعما كاملا في كل أنشطتها، سواء كانت في مجالات تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، أو تشجيع السلامة

النووية، أو عدم الانتشار. والواقع أن تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية هام بصفة خاصة لأعضاء الوكالة الأفارقة. ومن المعروف أن أفريقيا تخشى من استمرار تهميشها في عصر العولمة. وتواجه كل البلدان الأفريقية تحديات هائلة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والوكالة لديها القدرة على الإسهام بطريقة واقعية وملموسة في تحقيق التنمية المستدامة، ويجب حثها على أن تدرس بدقة كيفية إحداث هذا الأثر إلى أقصى درجة، بل وزيادة هذا التأثير، اعترافا باحتياجات البلدان النامية للمساعدة التقنية بصفة خاصة. ومن الواضح أن طريق التقدم يكمن في اهتمام الوكالة بتشجيع نقل التكنولوجيا من خلال التعاون التقني بين البلدان النامية، وللوكالة كل الحق في أن تفخر بما أنجزته إلى الآن.

ومع ذلك، هناك مجال للتحسن، وبخاصة في ميدان الموارد، أن موارد الوكالة لأنشطة التعاون التقني يجب أن تكون مؤكدة، ويمكن التنبؤ بها، وكافية لتلبية أهداف الوكالة. إلا أن صندوق التعاون التقني استنفدت موارده عام ١٩٩٧، وفي وقت يزيد فيه الطلب، وبخاصة في أفريقيا، فإننا نخشى تقويض عمل الوكالة الحاسم في هذا المجال. ويجب حث كل الدول الأعضاء على الإسهام في الصندوق وعلى وفاء كل منها بهدفها. ويجب اعتبار هذه الإسهامات ملزمة أدبيا، لا إسهامات طوعية.

وأنتقل الآن إلى الضمانات النووية. إن وفدي يرحب بالموافقة التي تمت على عدد من البروتوكولات الإضافية، بعضها مع بلدان حائزة لصناعات نووية ضخمة. وتعرب جنوب أفريقيا عن تأييدها القوي لتعزيز الضمانات، بما فيها البروتوكول الإضافي، وستوقع وتصدق عليه كذلك بعد إكمال الاستعراضات الواسعة النطاق للتشريع والبرامج السارية حاليا في جنوب أفريقيا فكما أن الوكالة تجري استعراضا دقيقا لكل أنشطتها، يجري أيضا في جنوب أفريقيا استعراض دقيق للتشريع والأنشطة الجارية في مجال الطاقة.

وفي الإطار الأعم لعدم الانتشار ونزع السلاح، يرحب وفدي بالقيام بالمبادرة الثلاثية الأطراف بين الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، والوكالة. إن التحقق من المواد الانشطارية المستبعدة من برامج الأسلحة النووية لم تعد إلى الاستخدام العسكري سيكون نشاطا له أهمية كبرى بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومما يبعث على تفاؤل وفد بلدي توقع حدوث تقدم يمكن قياسه نتيجة لأنشطة هذه المبادرة. ومع ذلك، هناك مسائل حاسمة مثارة علاوة على التحديات التقنية والقانونية التي تشكلها هذه المبادرة. وأحد هذه التحديات هو الآثار المؤسسية لمشاركة الوكالة في هذه العملية.

وفيما يتعلق بالأمان النووي، فإن جنوب أفريقيا طرف متعاقد في اتفاقية الأمان النووي وتتطلع إلى الاجتماع الاستعراضي الدولي الأول للأطراف المتعاقدة بشأن تقارير البلدان. ويعتقد وفدي أن هذا يشكل إسهاما رئيسيا في كفالة سريان المعايير المناسبة والمنسقة للأمان النووي في كل أنحاء العالم. وفضلا عن ذلك، تلتزم جنوب أفريقيا بالاتفاقية الدولية المشتركة للإدارة الآمنة للوقود المستهلك وسلامة إدارة النفايات المشعة. وتستمر الجهود كذلك لرسم سياسة وطنية بشأن إدارة النفايات المشعة، وسوف تتخذ جنوب أفريقيا الخطوات اللازمة للتوقيع على الاتفاقية المشتركة وللتصديق عليها.

وفيما يتعلق بنقل المواد المشعة، تؤيد جنوب أفريقيا معايير الأمان الخاصة بالوكالة. ويجري تشجيع مرسلي الوقود المستهلك، ونفايات البلوتونيوم والنفايات العالية المستوى بالطرق البحرية على المحافظة على الاتصال بالدول الساحلية وموافاتها بالمعلومات في الوقت المناسب بشأن مرور هذه الشحنات قرب سواحلها.

وفيما يتعلق بتعديل المادة السادسة من النظام الأساسي، يود وفدي أن يعرب عن أسفه لعدم تمكنه من الموافقة على توسيع مجلس المحافظين، ويتطلع إلى المناقشات الجارية داخل الوكالة لإيجاد حل لهذه المشكلة. فاستمرار عدم تمثيل أفريقيا بالقدر الكافي في مجلس المحافظين لا يزال مسألة تثير قلقا شديدا.

وختاما، يعتقد وفدي أن الوكالة في حالة جيدة وتضطلع بأعمال محمودة في كل المجالات التي تشارك فيها. ويواصل وفدي تقديم دعمه الكامل للوكالة، ونوصي بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المعروض علينا.

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يحيط وفد الهند علما بمحتويات تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي قدمه المدير العام محمد البرادعي.

طيلة العقود الخمسة الماضية، عملت الهند من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، لأن عدم حيازة أي طرف للأسلحة النووية يعني الأمن للجميع. ولكن النهج العنيد الذي

تتبعه الدول الحائزة للأسلحة النووية، كما عرفته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إزاء العمل على تحقيق نزع السلاح النووي، وشواغلنا الأمنية الوطنية القاهرة، دفعتنا هذا العام إلى إعادة تعريف بارامترات متطلبات أمننا. والهند، بوصفها بلدا ناميا، تأمل في أن يلاحظ العالم النامي أن البلدان التي تختار أن تنقد بعنف التجارب التي أجريت مؤخرا إما أنها دول متوطدة تمتلك الأسلحة النووية، وتريد المحافظة على مركزها المانع، أو أنها دول سبق وأن عالجت شواغلها الأمنية الوطنية المتصلة بالأسلحة النووية، وهي من نوع شواغل الهند، من خلال الاتفاق أو التفاهم مع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وقد قال رئيس وزراء الهند، في مؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز الذي اختتم أعماله مؤخرا في درين:

"نحن لا نؤمن الآن، ولم نك نؤمن في أي وقت بأن الأسلحة النووية وجدت لتبقى. بل على النقيض من ذلك، إذا وافقت الدول المعروفة بحيازتها للأسلحة النووية على التفاوض على إلغاء الأسلحة النووية فسنكون أول المنضمين".

وفي هذا الإطار، نرحب بالنداء الموجه من بلدان حركة عدم الانحياز لعقد مؤتمر دولي يفضل عقده قبل عام ١٩٩٩، بهدف التوصل إلى اتفاق، قبل نهاية هذه الألفية، بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في حدود إطار زمني معين.

ومن وجهة نظر البلدان النامية، ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تركز على القضايا التقنية القانونية مثل الطاقة النووية وليس على القضايا السياسية الخارجية المتصلة بنزع السلاح النووي، وهو موضوع يفضل تناوله في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وتحدث تنمية الطاقة النووية عند وجود حاجة إلى الطاقة، يدعمها مستوى مناسب من البنية الأساسية الصناعية. فلا عجب إذن، أن تنمية الطاقة النووية في العقود الأولى قد جرت في الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفياتي السابق. وهي تحرز الآن تقدما سريعا في أنحاء من آسيا، ونحن على ثقة من أنها ستنمو سريعا في أنحاء أخرى من العالم.

ولأجل تحسين القدرات التقنية لدى البلدان النامية في ميدان الطاقة النووية، عقدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاشتراك مع إدارة الطاقة النووية في بلدنا، حلقة دراسية دولية بعنوان "الطاقة النووية في البلدان النامية: دورها الممكن واستراتيجيات نشرها"، وقد عقدت في الهند في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٨. وقد كللت بالنجاح تلك الحلقة الدراسية، التي اشترك فيها عدد لا يستهان به من خبراء الوكالة وعدد كبير من خبراء البلدان النامية. ونحن نرى أن مثل هذه الحلقات الدراسية أمر مناسب، نظرا لأن البلدان النامية في أشد الاحتياج إلى نمو الطاقة. وهي أيضا لا تشعر بحساسية إزاء الطاقة النووية، مثلما تفعل بعض البلدان المتقدمة، غالبا لأن هذه البلدان المتقدمة لديها تخمة في أشكال الطاقة الأخرى.

وتحتاج الوكالة إلى التوصل إلى منهجيات من شأنها عدم إعاقة التعاون العلمي في هذا المجال بفعل المصالح التجارية للموردين، كما يجب أن تكون الوكالة محركا أساسيا فيما يختص بضمان تصميم المعدات المتصلة بالسلامة والمعلومات المتعلقة بالبحث والتطوير في القضايا المتصلة بالسلامة، تصميما ميسرا لا تعرقله نظم تعسفية سياسية الدوافع تتحكم في التصدير. ورغم ضرورة الضمانات، فمن الواضح أنها لا بد من أن تقتصر على الالتزامات التي تتحملها كل دولة. وغالبا ما يعزى تردد البلدان النامية في بدء برامج الطاقة النووية إلى عدم إلمامها بالخطوات اللازمة لذلك. ويجب ألا تخلق ظروف تخيف القيادة والجمهور في البلدان النامية التي تخطط لإدخال الطاقة النووية لأول مرة من قضايا السلامة وتشعرهما بأنهما في خطر بفعل الضمانات. ولا بد أن تقوم الوكالة بدور رئيسي في إزالة مثل هذه الموانع بينما تكفل، بطبيعة الحال، السلامة التامة للطاقة النووية وتنفيذ مسؤولياتها المتعلقة بالضمانات تنفيذا فعالا واقتصاديا.

ومن خلال الاستعراضات والمشاورات الداخلية المفصلة بين الفنيين، تحددت أهداف ممكنة فنيا لبرنامجنا النووي. وقد أوصت هذه الاستعراضات بإنشاء طاقة نووية بحلول سنة ٢٠٢٠ بقدرة ٢٠ ٠٠٠ ميغاوات. ولدى الهند خيارات مفتوحة للتوصل إلى الهدف بالتعجيل بالتشييد المحلي لمفاعلات الماء الثقيل المضغوط ومفاعلات المولدات السريعة، مع شراء مفاعلات ماء خفيف من بلدان صديقة، ويلي ذلك استحداث تكنولوجيا مفاعلات الماء الخفيف. ونظرا لمحدودية موارد الهند من اليورانيوم وضخامة احتياطيها من الثوريوم، كان من المهم لنا استعمال البلوتونيوم المولد في مفاعلات الماء الثقيل المضغوط من الجيل الأول لتوفير الطاقة لمفاعلات المولدات السريعة. وهذا سوف يؤدي إلى الاستفادة من احتياطاتنا من الثوريوم على نحو أوفى. ولدعم برنامج توليد الطاقة وأنشطة الدورة الوقودية، أنشئت في الهند

قاعدة واسعة للأبحاث الأساسية والتطبيقية والهندسية. ويجري على قدم وساق استحداث وقود مؤلف من أكاسيد مختلفة، كما جرى شحن مفاعلي الماء المغلي في تارابور ببعض مركبات الأكاسيد المختلطة.

ولا يمكن البدء في برنامج نووي ضخم أو المحافظة عليه بدون وجود هيئة تنظيمية قوية مستقلة لديها السلطة لتحديد معايير السلامة المقبولة دوليا. ومجلس تنظيم الطاقة النووية الهندي هو الذي يحدد معايير السلامة الواجبة الاتباع، وهو الذي يملك سلطة التفتيش على عمل جميع المنشآت النووية وسلطة الموافقة عليها. وهو يتفاعل مع الهيئات الدولية ويعين حدود الجرعات وفقا لتوصيات اللجنة الدولية المعنية بالحماية من الإشعاع ويكفل الامتثال لذلك. وفي الوقت الحالي يولى ذلك المجلس اهتماما خاصا لزيادة اشتراكه في مشاريع بحوث السلامة المتصلة باتخاذ القرارات التنظيمية. وهو يقوم أيضا في الوقت الحالي بإنشاء معهد لبحوث السلامة. ونحن نلتزم التزاما تاما بجميع جوانب السلامة - سواء كانت سلامة التصميمات أو السلامة الهندسية، أو السلامة التشغيلية، أو السلامة التنظيمية. ويجري تكريس قدر كبير من أعمال البحث والتطوير للمشكلات المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة. ويجري تنظيم عدد كبير من برامج التدريب وإعادة التدريب، بالتعاون مع الوكالة أو مع غيرها. ومن المأمول أن تصبح هذه البرامج سنوية وأن تساعد بلدان المنطقة على تكوين كادر من العاملين المؤهلين للحماية من الاشعاعات.

وما برحت الهند تولي قدرا كبيرا من الاهتمام للتطبيقات غير المتعلقة بالطاقة، ومن بينها التطبيقات الداخلة في مجال الطب النووي والزراعة والصناعة فضلا عن هيدرولوجيا النظائر المشعة، ومكافحة الآفات وإنتاج مياه الشرب عن طريق إزالة ملوحة مياه البحر. ونحن ننتج أكثر من مئة صنف من النظائر المشعة. ويسرنا كل السرور أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تساعد أيضا على إدخال هذه التطبيقات في البلدان النامية. وبينما تتسم أوجه الاستعمال هذه بالأهمية، ينبغي ألا تحجب أهمية الطاقة النووية.

وتنمية الموارد البشرية عنصر هام من عناصر أنشطة التعاون التقني، وينبغي للوكالة أن تحدد لهذا الغرض مراكز تفوق في البلدان النامية تعمل في إطار برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد دلت خبرتنا على أن البلدان النامية تجد من الأسهل عليها في مجالات التكنولوجيا الرفيعة المستوى أن تتعلم من بعضها البعض بسبب تشابه الأحوال. وقد أولت الهند دائما اهتماما شديدا لتنمية الموارد البشرية في مجال العلوم النووية والهندسة النووية. وسيكون من دواعي سعادتنا أن نقبل علماء ومهندسين من البلدان النامية في هذه الميادين، سواء عن طريق ترتيبات ثنائية أو عن طريق الوكالة.

وختاما أود أن أقول إن هناك حاجة شديدة إلى استعادة الطابع العلمي التقني الأصلي الذي اتسمت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد اعتدنا أن تكون الوكالة منظمة من هذا القبيل.

ويجب ألا نسمح لها بأن تصبح محفلا سياسيا هامشيا يحاول تكرار مناقشات من اختصاص الجمعية العامة. إن النشر والتوزيع على نحو محايد للمعرفة العلمية والتقنية الواسعة التي تراكمت لدى الوكالة عن طريق آلاف الاجتماعات والمؤتمرات ينبغي أن يكون السبيل لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في النظام الأساسي، لا سيما لتعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة النووية في السلام والصحة والرخاء في جميع أرجاء العالم.

السيدة ونسلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من دواعي سرور استراليا أن تتاح لها هذه الفرصة للإشادة بالسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره عن أعمال الوكالة.

إن استراليا تولي أهمية كبيرة للدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في توسيع مجال إسهام التكنولوجيا النووية في السلم والصحة والرخاء في مختلف أرجاء العالم، فضلا عن دورها الهام في المساعدة في التحقق من وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته في مجال عدم الانتشار. والوكالة هي من الأركان الرئيسية لنظام عدم الانتشار النووي - الذي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه. لذا فإن الوكالة من بين المؤسسات الدولية التي تضطلع بدور رئيسي في صون السلم والأمن.

إن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان شكلت تحديات جديدة ومعقدة لأنظمة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. إن شدة رد الفعل العالمي إزاء هذه التجارب تؤكد تصميم الغالبية العظمى من الدول على عدم السماح بتهديد الأمن العالمي بانتشار الأسلحة

النووية. وتدل التجارب بجلاء على عدم وجود مجال للتساهل في مكافحة ذلك الانتشار.

إن هذه التحديات أكدت الإرادة السياسية القوية للإبقاء على نظام عدم الانتشار وتعزيزه ولم تقوضها أو تضعفها. وتصميم المجتمع الدولي على النهوض بنظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي لمواجهة هذه التحديات قد جاء الدليل عليه بوضوح بقرار مؤتمر نزع السلاح في ١١ آب/أغسطس من هذا العام البدء في مفاوضات بشأن معاهدة للوقف الفوري للمواد الانشطارية. وبالطبع ستضطلع الوكالة بدور حاسم في وضع آلية تحقق لهذه المعاهدة، ونحن ندعم الوكالة بقوة في هذا الصدد. إن بدء المفاوضات واختتامها بشأن معاهدة للوقف الفوري للمواد الانشطارية سيوفر للمجتمع الدولي تأكيدات إضافية بعدم توسع الترسانات النووية، وسيزيد من تعزيز المعيار الدولي لعدم الانتشار، الذي تعزز بالفعل بقدر كبير بالتمديد الدائم لمعاهدة عدم الانتشار النووي في عام ١٩٩٥؛ وبإبرام واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦؛ وباتفاق الضمانات المعززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٧.

وقد رحبت استراليا ترحيبا حارا بإعلان الرئيس فرناندو إنريكي كاردوزو في شهر أيار/مايو من هذا العام أن البرازيل قد انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وصادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويمثل ذلك إنجازا بارزا يؤكد جدية التزام البرازيل ببذل كل جهد ممكن لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن انضمام البرازيل لمعاهدة عدم الانتشار رفع عدد الدول الأطراف في المعاهدة إلى ١٨٧ دولة، مما يجعلها المعاهدة التي حظيت بانضمام أكبر عدد من الدول إليها من بين جميع معاهدات الحد من الأسلحة.

إن انضمام البرازيل يقربنا أكثر من العضوية العالمية في معاهدة عدم الانتشار ومن الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. وتدعو استراليا الدول القليلة المتبقية التي ليست أطرافا في المعاهدة إلى أن تحذو حذو البرازيل وتنضم إلى المعاهدة. وإذا ما تحققت عالمية الانضمام إلى المعاهدة وتحقق تنفيذها الكامل سريعا، فسيصبح العالم أكثر أمنا.

ويظل القلق ينتاب استراليا إزاء تعليق العراق تعاونه مع الوكالة، وبالطبع تشعر بالقلق الشديد إزاء التطورات الأخيرة فيما يتعلق بلجنة الأمم المتحدة الخاصة. ونشعر أيضا بالقلق إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عدم الالتزام باتفاق الضمانات الشاملة للوكالة. إن ما قام به العراق أمر غير مقبول ويخالف قرارات مجلس الأمن. وتحث استراليا العراق على أن يستأنف تعاونه الكامل مع الوكالة ومع اللجنة الخاصة ليؤكد للمجتمع الدولي أن ما قام به لا يهدف إلى إخفاء أسلحة دمار شامل.

وبالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن عدم إحراز تقدم في مسألة حفظ المعلومات التي يجب أن تكون متاحة لتمكين الوكالة من التحقق في المستقبل من صحة واكتمال إعلان البلد الأولي بموجب اتفاق الضمانات أمر يسبب لنا شديد القلق. ومن الضروري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تلتزم تماما باتفاقها للضمانات مع الوكالة.

إن نظام ضمانات الوكالة يوفر إطارا جوهريا لإدارة ضغوط الانتشار، فضلا عن توفيره مستوى رفيعا من التعاون في مجالات استخدام الطاقة للأغراض السلمية. واستراليا ملتزمة بالحفاظ على فعالية الضمانات وكفاءتها بل وبتعزيزها. ونحن نشيد بعمل الوكالة ونؤيده بقوة في مجال تعزيز نظام عدم الانتشار النووي عن طريق إبرام بروتوكولات ضمانات إضافية، ووضع تدابير ضمانات جديدة طبقا للبروتوكولات. إن تعزيز البروتوكولات أمر جوهري للأمن الدولي، كما أثبتت ذلك الحاجة للمقدرة على كشف الأنشطة غير المعلن عنها في بلدان مثل العراق، والحاجة لأن تكون هناك تأكيدات لا لبس فيها بشأن حالة البرنامج النووي كما في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن برنامج الوكالة لتعزيز الضمانات، الذي يأتي مواصلة لبرنامج ٩٣ + ٢، يسمح للوكالة بأن تعطي تأكيدات أكثر موثوقية بالتزام الدول بما عليها من واجبات عدم الانتشار. ويشكل ذلك جزءا أساسيا من العملية الدينامية والمستمرة لتعزيز نظام الضمانات الذي يحظى بدعم شبه عالمي.

وعلى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار واجب التأكد من أن التزاماتها القائمة بموجب المعاهدة تنفذ على الصعيدين الدولي والمحلي. كذلك فإن مصالح كل منا الأمنية الوطنية تملي علينا أن نبذل كل ما في وسعنا للحد بقدر الإمكان من إمكانية حدوث المزيد من الانتشار في

جميع المجالات التي تدعو للانشغال. وتقر استراليا بأن فعالية نظام الضمانات المعززة ستعتمد في نهاية المطاف على سرعة توقيع الدول على البروتوكول الإضافي النموذجي. ومن الضروري تنفيذ تدابير البروتوكول على نطاق واسع بأسرع ما يمكن. وقد وقعت استراليا على اتفاقها مع الوكالة بشأن البروتوكول الإضافي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وكنا أول دولة تقوم بذلك. وقد دخل ذلك الاتفاق حيز النفاذ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وهناك الآن ١٤ بروتوكولا وافق عليها مجلس محافظي الوكالة. والبروتوكولات الرئيسية التي وافق عليها المجلس في اجتماعه لشهر حزيران/يونيه شملت ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية - هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا - فضلا عن الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وكندا. وتشجع استراليا جميع البلدان التي لم توقّع وتصدق بعد على البروتوكول النموذجي مع الوكالة على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن لكفالة تعزيز هذا الصك الدولي القوي فعلا ضد الانتشار النووي قدر الإمكان. ونعتقد أن تحقيق ذلك الهدف سيعود بمنافع عملية من حيث تعزيز الأمن العالمي والإقليمي.

وتعطي استراليا أيضا أولوية عليا لبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نؤيد التدابير التي تتخذها الوكالة بغية تعزيز فعالية أنشطتها في هذا المجال. ونلاحظ أن مشاريع التعاون التقني المقترحة على مجلس المحافظين لعامي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ ستفي بقواعد محددة من حيث تصميمها تتضمن أهدافا محددة، وخطط عمل مفصلة ونتائج يمكن قياسها. ومن المتوقع أن تعزز تلك التغييرات قدرة الوكالة على تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تعود على البلدان النامية من استخدام للتكنولوجيا النووية للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها. وفي غضون ذلك، ستسهم استراليا بتقديم حوالي ١,٣ مليون دولار استرالي لصندوق التعاون التقني في العام المقبل.

ومنذ أن أبرم في عام ١٩٧٢ الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، برهن، في رأينا، على أنه وسيلة هامة وفعالة لتعزيز التعاون في المنطقة في مجموعة واسعة من مجالات العلم والتكنولوجيا النوويين. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، دفعنا إلى الاتفاق التعاوني الإقليمي قرابة نصف مليون دولار بمثابة الدفعة الأولى مما يتوقع أن يكون ثلاث دفعات يبلغ مجموعها قرابة ١,٦ مليون دولار استرالي. وكان ذلك لتمويل مشروعنا المقبل التابع للاتفاق التعاوني الإقليمي، وهو تطبيق تكنولوجيا النظائر المشعة في تطوير البنية التحتية للتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ. وذلك المشروع الهام يشمل دعما للبنية التحتية في مجالات الهندسة في القطاع العام، وتعزيز الحماية من الإشعاعات والتعليم الإقليمي لتكنولوجيات الطب النووي.

إن مواصلة تأكيد الوكالة على التنمية ورصد معايير الأمان النووي أمر يلقى التأييد على نحو واسع النطاق وبقوة. وفي هذا المجال، نرحب بقرار المدير العام القاضي باستعراض مجمل استراتيجية الأمان النووي للوكالة باعتبار ذلك ممارسة منفصلة. ونرحب أيضا ترحيبا كبيرا بالقرار القاضي بإعادة دراسة استعراض الأمان النووي بغية تركيزه بصورة أدق على تحديد وتقييم تدابير معينة يتعين اتخاذها لتحسين الأمان النووي.

وثمة عنصر أساسي آخر من عناصر نظام عدم الانتشار هو نظام مراقبة الصادرات النووية، على غرار ما تطبقه مجموعة موردي المواد النووية. وأعمال المراقبة تلك تيسر أعمال النقل التي تتماشى مع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فهي ليس لها أغراض خفية. وفي الواقع، ومن أجل الشفافية، تعقد مجموعة موردي المواد النووية عدة حلقات دراسية عن دور مراقبة التصدير في منع الانتشار النووي. ولقد عُقدت الحلقة الدراسية الأولى في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛ والحلقة الدراسية الثانية ستعقد قبيل انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيويورك في نيسان/أبريل من العام المقبل. وهاتان الحلقتان الدراسيتان تلبيان توقعات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها بأن تبذل جهود من أجل أن تشرح للمجتمع الدولي على نحو أفضل عملية مراقبة الصادرات النووية وإسهامها في عدم الانتشار النووي.

وتلاحظ استراليا أنه في وقت سابق من هذه السنة، بدأ المدير العام بإجراء استعراض لبرنامج أنشطة الوكالة. ونحن ندرك أن الوكالة تعمل في ظل ضغوط على الميزانية منذ أن قيد قبل ١٤ عاما النمو الحقيقي ليبلغ صفرا. والمؤسف أن هذه الحالة تتفاقم ليس بفعل تزايد الطلبات على موارد الوكالة فحسب، بل أيضا بفعل عدم سداد عدد صغير من الدول الأعضاء اشتراكاتها.

وسيجري التخفيف من العبء الحاصل لو أن الدول الأعضاء تفي بالتزاماتها المالية للوكالة بالكامل وفي الوقت المحدد. ويحدونا الأمل في أن يسفر استعراض المدير العام لأنشطة الوكالة عن أفكار جديدة ومبتكرة تساعده على وضع رؤية جديدة لإدارة برنامج الوكالة وأنشطتها في المستقبل.

وأخيرا، تود استراليا أن تشيد بالمدير العام على التغييرات التي أحدثها في سياسات الوكالة والتنسيق، ووضع البرنامج والميزانية وتقييمهما، وفي إجراءاتها والأنظمة المتعلقة بموظفيها. ويحدونا الأمل في أن تسهم تلك الإصلاحات إسهاما قيّما في تعزيز أسس الوكالة. وبوسع المدير العام أن يواصل اعتماده على تأييد حكومتي البنّاء للجهود التي يبذلها من أجل تعزيز الإسهام الذي تقدمه الوكالة لزيادة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ولقضية السلم والأمن الدوليين عموما.

السيدة ارستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على عرضه الشامل لتقرير الوكالة الوارد في الوثيقة GC (42)/5 وعلى استعراضه لأنشطة الوكالة في العام الماضي. ونود أيضا أن نشكر الممثل الدائم لسلوفينيا، السفير دانيلو تُرك، على قيامه بعرض مشروع القرار المتعلق بالتقرير، الوارد في الوثيقة A/53/L.18، والذي تشترك كازاخستان في تقديمه.

إن المجتمع الدولي يولي، وسيظل يولي أكبر اهتمام لأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومهامها في كفالة الأمن العالمي في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والآليات الفعالة التي استحدثتها الوكالة لرصد الاتجار بالمواد النووية، وتعزيز نظام الضمانات الدولي، وقيام تعاون فعال بشأن مسائل الطاقة النووية، وسلامة المصادر المشعة وتصريف النفايات، تسهم إسهاما هاما في إيجاد حل عملي للمشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في هذا المجال.

إن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعروض علينا لننظر فيه يقدم دليلا واضحا على الدور الحيوي الهام الذي تضطلع به الوكالة في حل هذه المشاكل المعقدة وفقا لنظامها الأساسي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

إن كازاخستان تفي وفاء تاما بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها فيما يتعلق بتعزيز نظام الضمانات القائم. واتفاق الضمانات المبرم بين كازاخستان والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي تم توقيعه في آب/أغسطس ١٩٩٥، قد دخل حيز النفاذ ويجري تنفيذه بنجاح. فجميع الأنشطة النووية التي تقوم بها الجمهورية لأغراض سلمية وضعت تحت ضمانات الوكالة. وينظر حاليا في إمكانية توقيع بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الشاملة الذي سيمكّن من زيادة فعالية التدابير الرامية إلى صون وتعزيز نظام عدم الانتشار في البلاد، وشفافية أنشطتنا النووية، وإلى تعزيز ثقة المجتمع الدولي بكازاخستان.

وترحب كازاخستان بالخطوات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ولئن كنا نقر بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في دعم جهود الحكومات وتنسيق التدابير في هذا المجال، فإننا نعتقد أن المسؤولية الرئيسية عن حل هذه المشكلة الخطيرة لا تزال تقع على عاتق الدول الأعضاء نفسها. وفي كازاخستان تم إنشاء نظام حكومي يضطلع بمهمة حساب ومراقبة المواد النووية. وهو الآن قيد التشغيل، وأنشطة مؤسسات الدولة في المجال النووي تخضع لأحكام التشريع الوطني، الذي يحدد المبادئ الأساسية لتنظيم هذه المؤسسات ويُرسي قواعد وأنظمة الأمان النووي والإشعاعي، وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، أصدرت حكومة كازاخستان قرارا باعتماد قواعد بشأن الترخيص للأنشطة ذات الصلة باستخدام الطاقة الذرية، حيث أصبحت هذه القواعد تمثل الآلية الرئيسية لأداء مهام وكالتنا الوطنية للطاقة الذرية. ونحن نعمل على تجميع قواعد بيانات تتعلق بمخزونات المواد النووية، ونتخذ تدابير تنظيمية لتحسين مؤهلات الاختصاصيين العاملين في نظام حساب ومراقبة المواد النووية.

وفي مجال السياسة المتبعة في مجال التصدير، تتقيد كازاخستان بجميع شروط الوكالة المتصلة باستيراد وتصدير المواد النووية. وتتجسد المبادئ ذات الصلة في قانون مراقبة الصادرات وقانون استخدام الطاقة الذرية. ونحن على استعداد للانضمام إلى مجموعة الموردين النوويين. وفي هذا الصدد، ما فتئت كازاخستان منذ ١٩٩٧، تتقيد بالمبادئ التي تنظم أنشطة تلك المجموعة في مجال توريد المواد والتكنولوجيا النووية.

وتؤيد كازاخستان بقوة جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تعزيز السلامة النووية، وهي كبلد يمتلك

مفاعلات نووية، أصبحت منذ ١٩٩٧، طرفا من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية السلامة النووية. وفي رأينا أن تعزيز هذه الاتفاقية من خلال صكوك قانونية دولية أخرى، سيسهل تشكيل ثقافة عالمية تتعلق بالسلامة النووية.

ومشكلة معالجة النفايات المشعة التي تشكلت نتيجة النشاط الاقتصادي المرتبط باستغلال اليورانيوم والرواسب الأخرى، ومعالجة النفايات المتولدة عن صناعة الفحم الحجري، واستخدام المرافق النووية وتطوير الطاقة النووية، تشغل حيزا هاما في النشاط النووي لكازاخستان. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها الوكالات الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها لصوغ الاتفاقية المشتركة بشأن سلامة التصرف في الوقود المستهلك وسلامة التصرف في النفايات المشعة، التي وقّعت عليها كازاخستان في العام الماضي. ونتيجة لاعتماد هذا الصك، أدرجت معايير الأمان في مجال ذلك النشاط الدقيق.

ويضطلع تطوير الطاقة النووية بدور هام في تنفيذ مجموعة من البرامج التي تستهدف ضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة لكازاخستان. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، اتخذت الحكومة قرارا بشأن ضرورة الانتهاء من صوغ مفهوم لتطوير الطاقة، بما في ذلك الطاقة الذرية، للفترة التي تمتد إلى العام ٢٠٣٠، ووضع مشروع قانون يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي آذار/ مارس ١٩٩٦، أنشئ الفريق العامل الحكومي المعني بإنشاء محطة للطاقة النووية في أراضي كازاخستان، وحظي بمكان بارز في المفهوم تقييم مختلف أنواع محطات الطاقة النووية وجدوى التكلفة والمسائل المتصلة بدفن النفايات المشعة.

وجرى إدراج عدد من المشروعات في برنامج كازاخستان للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال فترة السنتين القادمتين ١٩٩٩-٢٠٠٠. واقترح على وجه الخصوص إجراء تحليل يتعلق بالأمان لمشروع إقامة محطة جديدة للطاقة النووية في جنوبي كازاخستان والجدوى الاقتصادية لإنشائها، وبناء مختبر للإشعاع النووي يستند إلى خلفية محدودة ويُعنى بدراسة الحالة في غرب كازاخستان، وإدارة عدد من المشروعات الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للجمهورية.

ويستمر التعاون النشط بين حكومة كازاخستان والوكالة بشأن دراسة حالة الإشعاع النووي في الأراضي التي تضم موقع سميبالاتنسك السابق لإجراء التجارب النووية، حيث أجري، على مدار فترة تربو على ٤٠ عاما، ٤٧٠ تفجيرا نوويا، ١١٣ منها أجريت في الجو. ويصل هذا إلى ٧٠ في المائة تقريبا من مجموع التجارب على الأسلحة النووية التي أجراها الاتحاد السوفياتي السابق. ونتائج هذه الدراسات المشتركة تتمثل في المساعدة على تحديد أفضل الوسائل الممكنة للقضاء على الآثار المترتبة على سنوات عديدة من إجراء التجارب على الأسلحة النووية.

وفي مجال تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٩/٥٢ ميم، بشأن التعاون والتنسيق الدوليين من أجل التأهيل البشري والإيكولوجي لمنطقة سميبالاتنسك الكازاخستانية وتنميتها الاقتصادية، نظم مقر الأمم المتحدة في ربيع هذا العام بعثة مشتركة بين الوكالات، بمشاركة ممثلي الوكالات والبرامج المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقامت البعثة في هذا الصيف بزيارة سميبالاتنسك، حيث أجرت دراسة شاملة للآثار المترتبة على سنوات عديدة من إجراء التجارب النووية. وأود أن أعبر عن امتناننا الصادق لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرهم من الخبراء في الوكالات المتخصصة على ما قدموه من دعم وما بذلوه من جهود لوضع تقرير شامل وموضوعي عن المدى الحقيقي للآثار المترتبة على التجارب النووية في منطقة سميبالاتنسك. ونعرب عن الأمل بأن تزداد المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة في المستقبل بما يتناسب ومشاكل كازاخستان الملحة في هذا الصدد.

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، عقد، وللمرة الثانية في كورشاتوف، في كازاخستان، مؤتمر دولي بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية. وإنه لمما ينطوي على دلالة مهمة أن ينعقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع الهام في بلدة كانت لسنوات عديدة مركزا لموقع إجراء التجارب النووية. والمؤتمر الذي حُدد توقيته ليكون موافقا للذكرى السنوية العاشرة لإجراء أول اختبار مشترك في رصد التجارب النووية، حضره اختصاصيون وخبراء بارزون في كازاخستان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وكذلك ممثلو الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومؤتمر نزع السلاح. وتم الإدلاء بأكثر من ٧٠ بيانا شملت مختلف جوانب صون نظام عدم الانتشار وتعزيزه، وتحويل مواقع

التجارب السابقة، والقضاء على الآثار المترتبة على التجارب، وضمان سلامة السكان من الإشعاع، وحماية البيئة.

وأثناء أعمال المؤتمر، في ١٧ أيلول/سبتمبر، جرى عرض توضيحي لتعيير أحد الانفجارات، وتم في سياق ذلك، باستخدام مواد كيميائية متفجرة، تدمير آخر منصة لإطلاق الصواريخ الاستراتيجية.

ولا يمكن تصور عالم اليوم بدون استخدام الطاقة الذرية على نطاق واسع في الأغراض السلمية. ولا تتضمن هذه الاستخدامات الإمداد بالطاقة النووية فقط، بل إنها تتضمن أيضا العديد من تكنولوجيات النظائر المشعة ونُهجها التي وجدت طريقها إلى معظم مجالات حياتنا تقريبا. ويجري تطوير التكنولوجيات النووية بصورة تدريجية، وفي ظل هذه الظروف تظل مهمة صون وتعزيز نظام عدم الانتشار مسألة تحتل مركز الصدارة.

وتُكن كازاخستان تقديرا كبيرا لمساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز السلام والأمن، وستظل على الدوام تؤيد أعمال هذه الوكالة الدولية الموثوقة.

السيد غالوشكا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تأييد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة له. وأقصر بياني على الموضوعات التي تعتبرها الجمهورية التشيكية ذات أهمية خاصة.

لقد اجتمعنا في أيلول/سبتمبر في إطار الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لنجري تقييما ليس لما أنجزناه فحسب، ولكن لما تبقى أمامنا من عمل أيضا. والمهمة الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يطرأ عليها تغيير: وهي تشجيع استخدام الطاقة الذرية لصالح السلام، وصحة ورفاهية الجنس البشري، ولمنع إساءة استعمالها للأغراض العسكرية. ولكي تفي الوكالة بولايتها على الوجه الكامل تحتاج إلى قيادة مقتدرة وإدارة جيدة وجهاز تسيير كفء وفعال: يتمثل في مجلس المحافظين.

ويسرني أن أقول إن المدير العام، السيد البرادعي، قد برهن خلال سنته الأولى في المنصب، على أنه مفاوض دبلوماسي صبور، ورئيس إداري ماهر للوكالة. وأود أن أهنئه على كل إنجازاته وأتمنى له كل النجاح في مهمته مستقبلا.

أما بالنسبة للمجلس، فقد أجرينا مناقشات مكثفة ومطولة بشأن مجموعة متكاملة من الموضوعات الوثيقة الارتباط، مثل الحجم الممكن للمجلس وتكوينه، وحق الدول الأعضاء في الانتماء إلى مجموعة جغرافية معينة، والمعايير المستخدمة لتعيين أعضاء المجلس. وأعربت الجمهورية التشيكية عن تأييدها للوضع الراهن في العديد من المناسبات. وفي رأينا أن المجلس بحجمه وتكوينه الحاليين يمثل واحدا من أكفأ أجهزة الأمم المتحدة وأكثرها فعالية. ومن ناحية أخرى، نحن نتفهم أن بعض الدول الأعضاء لا تشاركنا وجهة نظرنا هذه. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الاقتراح المتكامل الذي قدمه رئيس المجلس يشمل جميع جوانب المشكلة ويمثل تسوية جيدة. وقد رحبنا ببيان رئيس الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الذي حث فيه المجلس على مضاعفة جهوده لإيجاد حل لهذه المسألة المطروحة منذ أمد طويل وفقا للولاية المخولة له من قبل المؤتمر. والجمهورية التشيكية مستعدة للمشاركة في السعي إلى إيجاد حل نهائي.

والولاية التي مُنحت للوكالة بمقتضى نظامها الأساسي تصبح أيضا أكثر أهمية في ضوء التجارب النووية التي أجريت في منطقة جنوب آسيا. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتوانى في بذل جهوده الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية. وتناشد الجمهورية التشيكية الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول ذات القدرات النووية، أن تفعل ذلك دون شروط ودون تأخير. كما نهيب أيضا بالدول المعنية أن توقف برامجها النووية العسكرية وأن تُخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة.

ولا حاجة بنا إلى تأكيد الدور الذي تضطلع به الوكالة في إطار معاهدة عدم الانتشار وأهمية تلك المعاهدة. وقد شاركنا على نحو نشط في أعمال الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في سنة ٢٠٠٠، حيث دافعنا عن مبدأ عالمية المعاهدة، كدأبنا في المحافل الأخرى. وستظل الجمهورية التشيكية ملتزمة بمبادئ معاهدة عدم الانتشار وببذل كل جهد للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وتقدر الجمهورية التشيكية كل التقدير إكمال إعداد البروتوكول النموذجي الإضافي لاتفاقات الضمانات. ونعتقد أن تنفيذه سيسهم إسهاما كبيرا في زيادة شفافية البرامج النووية في البلدان المعنية، وفي ذات الوقت سيعزز قدرة الوكالة على أن تكتشف في الوقت المناسب أي استخدام غير معلن للمواد والطاقة النووية لأغراض أخرى غير التطبيقات السلمية. ونرحب بحقيقة أن ٢٩ بلدا، بما فيها ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية، قد وقعت على البروتوكول النموذجي، وأن إحداها بدأت بالفعل في تنفيذه. ونشاطر الرأي القائل بأن البروتوكول النموذجي لا يمكن أن يصبح كامل الفعالية إلا إذا نفذته جميع الدول الأطراف في اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن مصلحة الدول الأعضاء أن تقدم أدلة قاطعة على أن برامجها النووية ذات طبيعة سلمية.

ويؤسفني أن أقول إن الجمهورية التشيكية هي من ضمن البلدان التي تستخدم أراضيها في الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ونحن نعتبر هذه المشكلة خطرا متناميا - وتشكل تحديا في مجال السعي إلى إيجاد سبل ووسائل لمكافحة عصابات المهربين المنظمة. ونرى أن أكثر أنواع الحماية فعالية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية هو التطبيق الصارم لتدابير النظام الحكومي للمسؤولية عن المواد النووية ومراقبتها في بلدان مصدرها - أي في البلدان التي تقع فيها المواد النووية في أيدي أشخاص غير مأذون لهم بذلك. وينبغي أيضا أن يلعب التعاون المشترك بين الوكالة والدول الأعضاء دورا هاما في هذا الميدان. ونرحب ببرنامج الوكالة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، وخاصة إنشاء قاعدة بيانات للحالات التي قامت فيها السلطات المحلية بضبط مواد مهربة، الأمر الذي نراه يمثل حجر الزاوية في الاتصال والإبلاغ المبكر.

والجمهورية التشيكية، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأمان النووي، قدمت تقريرها الوطني بموجب الاتفاقية ووفقا لمادتيها ٥ و ٢٠، وسيستعرضه الاجتماع الاستعراضي للاتفاقية في نيسان/أبريل ١٩٩٩. ويقدم تقريرنا معلومات شاملة عن الإطار القانوني القائم لدينا، والذي يضم القانون الذري وما يتصل به من لوائح تنفيذية، فضلا عن دراسة لحالة تتعلق بمفاعلات الطاقة، أجريت في إطار الاتفاقية.

ووفقا للسياسة الطويلة الأمد للجمهورية التشيكية في ميدان التصرف الآمن في النفايات المشعة والوقود النووي المستهلك، فقد وقعت على الاتفاقية المشتركة لسلامة التصرف في الوقود النووي المستهلك وسلامة التصرف في المواد المشعة. ونحن نولي أهمية كبيرة لتلك الاتفاقية ونعتبرها صكا أساسيا وملزما قانونيا يُدخِل أعلى معايير الأمان في هذا المجال الشديد الحساسية. وأود أن أدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية المشتركة إلى أن توقع وتصادق عليها، فتيسر بذلك دخولها المبكر في حيز النفاذ.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق لموضوع المساعدة والتعاون التقنيين للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكما ذكرت سلفا هنا، إن ولاية الوكالة التي أرساها نظامها الأساسي، هي تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية على نطاق العالم في الأغراض السلمية في جميع مجالات النشاط الإنساني. ولا يمكن الاضطلاع بهذه الولاية إلا عن طريق برامج فعالة للمساعدة والتعاون التقنيين، مقتصدة التكلفة وموجهة إلى إحراز النتائج، من ناحية، وموارد مالية قابلة للتنبؤ بها، من الناحية الأخرى. ويتوقف الأمر على الدول الأعضاء في كيفية الوفاء بالمبالغ المستهدفة المقترحة للصندوق الاستئماني للتعاون التقني. ويجب على الدول أن تتحمل مسؤوليتها وتدفع المبالغ التي تعهدت بها بالكامل وفي الوقت المحدد.

وختاما، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا العالي لعمل الوكالة وعن أمنياتنا لها بوافر النجاح في المستقبل.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشعر وفدي بالامتنان للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على عرضه التقرير السنوي للوكالة، الذي يقدم وصفا تفصيليا دقيقا لأنشطة الوكالة.

وقد ظل الاتحاد الروسي على الدوام يدعم أنشطة الوكالة الفعالة. ونحن نريد للوكالة أن تظل منظمة دولية ذات سمعة قوية في مجال الشؤون النووية، منظمة تشجع على نحو نشط تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في خدمة الاحتياجات الماسة للمجتمع الدولي، وتضطلع بأنشطة التحقق التي تمثل بدورها العنصر الرئيسي في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد حقق المجتمع الدولي تقدما كبيرا مؤخرا في أداء المهام الرئيسية الخاصة بصون الأمن العالمي والإقليمي. وفي الوقت نفسه، نعتبر أن الضرورة الملحة حاليا لتعزيز شامل لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية هي الجانب الرئيسي لضمان الأمان والأمن النوويين.

وفي ضوء الوضع الصعب الراهن وفي وقت يمر فيه النظام القائم بتجربة صعبة، فإن روسيا - باعتبارها واحدة من الدول الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - تؤكد تأكيدا قاطعا استمرار موقفها فيما يخص المبادئ الأساسية للمعاهدة. وفي هذا السياق، نعتبر من الأهمية القصوى أن مؤتمر نزع السلاح قرر إنشاء لجنة مخصصة ستتفاوض - استنادا إلى تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه - على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى.

وهناك مشكلة خطيرة تتعلق باستخدام المواد الانشطارية التي أعلن بأنها لا يُحتاج إليها بعد الآن لأغراض دفاعية. وروسيا تنطلق من مبدأ أن المواد النووية المستخلصة ينبغي أن تستخدم أولا وقبل كل شيء لإنتاج طاقة نووية. ولذلك، بدأنا - وننفذ بنجاح - عددا من المشاريع الدولية الرامية إلى إعداد تحليل تقني واقتصادي مفصل للمشاكل في هذا المجال. والاتفاق الدولي الحكومي بين روسيا والولايات المتحدة بشأن التعاون العلمي والتقني في مجال معالجة البلوتونيوم المزال من برامج عسكرية نووية يقوم بدور هام في تلك الجهود.

والشفافية في مجال استخدام المواد المزالة من برامج الأسلحة هي نوع جديد من العمل تقوم به الوكالة. وفي هذا الشأن، فمما له أهمية كبرى، العمل المشترك للخبراء الروسيين والأمريكيين وخبراء الوكالة في إطار المبادرة الثلاثية لعام ١٩٩٦ المتعلقة بتطبيق إجراءات التحقق التابعة للوكالة على المواد الانشطارية من الفئة التي تستخدم في صناعة الأسلحة التي يدعى بأنها زائدة عن الأغراض الدفاعية.

ويسرنا أن نرى أن الوكالة - منذ بداية أنشطتها - تتمتع بسمعة طيبة عن جدارة، بأنها منظمة دولية كفؤة في المجال النووي وتبذل كل الجهود الممكنة لمساعدة الدول الأعضاء في تطوير قدراتها لإنتاج الطاقة النووية. ونحن نعتبر أنشطة الوكالة في تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان النامية لتنفيذ برامج ذات أولوية في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية ذات أهمية بالغة. ورغم المصاعب الاقتصادية التي تواجه روسيا، فإننا نشارك الآن في برنامج التعاون التقني التابع للوكالة بتوريد المعدات وبتنظيم وتنفيذ دورات تدريبية وعمل ميداني لخبراء من بلدان نامية.

وروسيا تعتبر أن استخدام الإمكانية البحثية الهائلة التي كانت من قبل حقا مقصورا على البرامج العسكرية مجالا من مجالات تطوير الطاقة النووية يتصل بخفض الأسلحة النووية واستخدامها. ونعتبر دور المنظمة في هذا الشأن منسقا للتعاون الدولي بغرض اختيار استخدام سليم اقتصاديا وآمن بيئيا للمواد من الأصناف التي تستخدم في صناعة الأسلحة، في دائرة الوقود النووي المدنية.

إن مستقبل الطاقة النووية يرتبط ارتباطا شديدا بالحاجة إلى الوفاء بمتطلبات الأمان المتزايدة دوما. ونحن نعتقد أن من المهم زيادة تطوير المبادرات الإيجابية التي اتفق عليها في مؤتمر قمة موسكو للأمان والأمن النوويين. ونلاحظ أيضا بارتياح أن الوكالة بدأت تقوم بدور أكثر نشاطا في هذا المجال.

إن إنشاء آليات قانونية دولية لتنظيم الأنشطة النووية لا يزال مستمرا، باشتراك المنظمة النشط. وكان من أوضح المنجزات في هذا المجال وضع واعتماد اتفاقية دولية بشأن الأمان النووي. وقد تم برعاية الوكالة وضع الاتفاقية المشتركة بشأن سلامة التصرف في الوقود المستهلك وسلامة التصرف في النفايات المشعة.

ونود أن نشير إلى عمل الوكالة في وضع معايير وأحكام تعكس آخر منجزات البلدان في ضمان السلامة والأمان النوويين والإشعاعيين. ونحن نؤيد أيضا أنشطة الوكالة لوقف الاتجار غير المشروع بالمواد والأنشطة النووية الرامية إلى زيادة مستوى الحماية المادية وإقامة أنظمة وطنية لجرد المواد النووية والتحقق منها. ونؤيد تعزيز التفاعل بين الدول للقضاء على التهريب النووي.

وظلت روسيا تؤيد باستمرار أنشطة الوكالة الرامية إلى تحسين نظام الضمانات. وينبغي أن تستمر أنشطة التحقق التابعة للوكالة في كونها أولوية تتيح التحليل الدقيق تقنيا والمحايد سياسيا الذي لا يمكن الطعن فيه قانونيا لطبيعة الأنشطة النووية التي تقوم بها دول

غير حائـــزة للأسلحـــة النووية أطراف في معاهدة عدم الانتشار.

وفي الختام، يود وفد الاتحاد الروسي أن ينضم إلى سائر الوفود التي أعربت عن موافقتها على تقرير الوكالة السنوي لعام ١٩٩٧.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، لقيادته للوكالة خلال العام الماضي ولعرضه المفيد للغاية لتقرير الوكالة. وحكومة اليابان تؤيد تأييدا تاما جهوده لتعزيز أنشطة التعاون الفني التابعة للوكالة عن طريق وضع برامج فعالة ترمي إلى تحسين القدرات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية للبلدان النامية، بما يتفق والقرارات التي اعتمدت في الدورة الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة.

إن التجارب النووية التي أجريت في جنوب غربي آسيا في وقت سابق من هذا العام تبرز أهمية صيانة وتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة. وقد أصيب شعب اليابان بصدمة بشكل خاص، لأننا نعرف بشكل مباشر أهوال الأسلحة النووية التي لا يمكن وصفها، وعازمون على ألا نسمح بوقوع مآسٍ مثل هوريشيما وناغازاكي مرة أخرى على الإطلاق على هذا الكوكب. لذلك، نجدد أملنا في أن يبرم البروتوكول الإضافي من جانب طائفة كبيرة من البلدان وأن يصبح هذا هو النموذج في أقرب وقت ممكن.

ومن الواضح أيضا أن الوكالة يجب أن تواصل القيام بدور رئيسي في ضمان امتثال العراق لالتزاماته بمقتضى قرارات مجلس الأمن، المتعلقة بإلغاء مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل. ونحن لا نزال نؤيد أنشطة فريق العمل التابع للوكالة في هذا الشأن. واليابان تدعو العراق إلى الرجـــوع عـــن قراره المؤرخ ٥ آب/أغسطس، كما طُلب فـــي قـــرار مجلـــس الأمن ١١٩٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر، وعن قراره الصادر يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وأن يستأنف فورا التعاون الكامل غير المشروط مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فبغير الرجوع عن هذه القرارات، لن نستطيع رؤية أية تطورات نحو رفع الجزاءات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إذ أنتقل الآن إلى الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤكد اليابان مجددا أن اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال ملزما وساري المفعول. ونشعـــر بقلـــق عميـــق لأن جمهوريـــة كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق برصد تجميد منشآتها ولأنها لم تتخذ تدابير واضحة لتقديم معلومات عن أنشطتها النووية السابقة. ومن المؤسف أيضا أنه لم يحرز أي تقدم في المناقشات التقنية بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإذ نشير إلى قرار مجلـــس الأمن ٨٢٥ (١٩٩٣) وسلسلة البيانات الرئاسية فـــي ٣١ آذار/مارس و ٨ نيسان/أبريل و ٣٠ أيار/مايو و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر لعام ١٩٩٣ وكذلك إلى القرار الذي اتخذه المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٥ أيلول/سبتمبر فإن اليابان تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تتعاون بالكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات.

أخيـــرا، أود أن أؤكد موقـــف اليابـــان بأن التعاون التقنـــي، الـــذي هو المجال الرئيســـي لعمـــل الوكالة، بالإضافة إلى صيانة نظام الضمانات، يجـــب أن يقتصر على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولهذا التعاون دور هام في تعزيز التنمية في البلاد النامية وتقدر اليابان تقديرا كبيرا أنشطة الوكالة في هذا الميدان.

أود أن أختتم ملاحظاتي بأن أكرر التزام اليابان بعمل الوكالة.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعـــدة الإنسانيـــة والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحـــدة فـــي حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديـــم المساعـــدة الاقتصاديـــة الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلقيت طلبا من وفد هندوراس بإعادة النظر، وفقا للمادة ٨١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، في القرار الذي اتخذ صباح اليوم بشأن هذا البند الفرعي، القرار ٥٣/١ جيم، الذي ورد نصه في الوثيقة A/53/L.17.

بالنظر إلى عدم وجو اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إعادة النظر في القرار ١/٥٣ جيم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل هندوراس.

السيد نوي - بينو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن شكري لإتاحة الفرصة لي للتكلم بشأن القرار الخاص بتقديم المساعدة الطارئة إلى بليز وبنما وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، الذي اتخذته الجمعية العامة هذا الصباح. لقد شارك في تقديم هذا القرار في البداية الدول التالية: إسرائيل وبليز والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس وانضمت إليها بعد ذلك إسبانيا وإكوادور وأوروغواي وإيطاليا وبنما وجامايكا والسنغال والصين وغيانا وفنزويلا وقبرص وكندا وكولومبيا والمكسيك والهند واليونان.

الحالة الطارئة في أمريكا الوسطى والناشئة عن إعصار ميتش والتي أدت إلى خسائر بشرية وتدمير في الممتلكات، حالة لا يمكن وصفها. ففي وقت الموت والحزن والألم تعبئ مجتمعاتنا نفسها لمساعدة الآلاف من مواطنينا في جهودهم من أجل المساعدة والغوث. وتدعمت روح التضامن وتعززت بالدعم والغوث المقدمين من المجتمع الدولي. ونحن نناشد من أجل التضامن من جانب أعضاء الأمم المتحدة أنفسهم حتى تتمكن أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها بالإضافة إلى الدول على المستوى الثنائي من تقديم الدعم اللازم لنا للتغلب على هذه المأساة.

والتشبيه بأنها "في عين الإعصار" أصبح حقيقة مؤلمة لهندوراس. وعلى الرغم من قدرتنا المحدودة على أن نجري تقييما محكما للحالة في هندوراس وفي بلدان أمريكا الوسطى الأخرى، فإننا نقدر أن عدد الوفيات حتى الآن لا يقل عن ٣٠٠ شخص وأن ثمة عددا غير محدد من المفقودين وأن حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ شخص تركوا منازلهم. وأن عدد المتضررين يزيد على مليون شخص. لقد قطعت الاتصالات بمجتمعات بأكملها بسبب فيضان ٥٠ نهرا وأدى ذلك إلى دمار شديد لم تشهد له بلادنا مثيلا في تاريخها. وتركت المجتمعات دون غذاء أو ماء للشرب أو أدوية وأصبحت تواجه حالة مأساوية.

والساحل الأطلسي، محور النشاط الاقتصادي الذي يولد أكثر من ٦٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي و ٨٠ في المائة من الإنتاج المعد للتصدير، كان من أكثر الأماكن تضررا. لقد أصيبت المنطقة بشلل كامل وخسائر مادية وبشرية هائلة تتطلب المساعدة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وفي نيكاراغوا تدل المعلومات الأولية على أن ١ ٥٠٠ شخص ماتوا وأن الآلاف في عداد المفقودين، وأن ١٨٠ ٠٠٠ شخص على الأقل ليست لديهم الاحتياجات الأساسية. وأن ١٧٢ مجتمعا صغيرا أصبح معزولا و ٥٠٦٦ منزلا على الأقل دمرت. وفي بليز أجلي الآلاف من السكان بسبب تحذير السلطات الوطنية. وفي السلفادور، وفقا للمعلومات الأولية المتاحة مات ١٠٠ شخص على الأقل وتضرر ٢٧ ٠٠٠ شخص. وفي بنما أفادت الأنباء أن ٨٠٠٠ شخص تضرروا وأن شخصا واحد مات في منطقة داريين. وفي كوستاريكا أفادت الأنباء عن موت سبعة أشخاص وتضرر ٣ ٥٠٠ شخص وأن ٢ ٠٦٤ شخصا يبحثون عن مأوى في أماكن آمنة.

وكما ترون هناك ضرر جسيم في المنطقة والمهام التي يتعين القيام بها ضخمة وعلى الرغم من الأحزان، فإن قوة الشخصية التي يتحلى بها الرجال والنساء والأطفال في بلادنا، وأمانتهم، ستمكنهم من إعادة البناء والتعمير وذلك بالتعاون السخي من جانب المجتمع الدولي الذي يكمل جهودنا.

وكما قال رئيس جمهورية هندوراس، كارلوس روبرتو فلورس، في الأسبوع الماضي - وينطبق ذلك على جميع بلدان أمريكا الوسطى:

> "إن أممنا قد انضمت معا، وهي مستعدة للعمل. فليساعدنا الله وليباركنا. وليسمع الله صلواتنا. ونحن لسنا وحيدين؛ إنما نحن متحدون في تضامن أخوي. والمجتمع الدولي يقف إلى جانبنا، بعطف وصداقة، لاستكمال جهودنا ومواردنا الذاتية".

ولذا أود ليس فقط أن أشكر جميع البلدان على المساندة التي أبدتها باتخاذ القرار صباح اليوم، بل أيضا أن أضيف نقطتين أعتقد أن لهما أهمية نظرا لآخر

الأحداث التي وقعت. فأولا أود أن أضيف اسم جمهورية السلفادور إلى الأجزاء ذات الصلة من القرار، حيث أنه، في الساعات المتأخرة من يوم السبت وفي يوم الأحد، أصابت شدة الإعصار ذلك البلد الشقيق. وثانيا أود أن أعدل الفقرة ٦ من القرار بحيث تصبح على النحو التالي:

"تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء المقبل من دورته الموضوعية، المتعلق بالشؤون الإنسانية، تقريرا عن الجهد التعاوني المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه، وعن التقدم المحرز في جهود الإغاثة والإصلاح والتعمير في البلدان المتضررة".

والبلدان المتضررة من أمريكا الوسطى، المذكورة في هذا القرار ممتنة جميعها لمساندة الجمعية العامة وتضامنها، وشاكرة للتضامن والتعاون من المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في القرار ١/٥٣ جيم كما نقح شفويا.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد القرار ١/٥٣ جيم كما نقح شفويا؟

اعتمد القرار ١/٥٣ جيم كما نقح شفويا.

وبذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.